جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة بالمنوفية

# الجواب الصريح على من قال بأن للنسائي شرطا في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم في الصحيح

إعداد الدكتور

**محمد عبد القوي عطية عبد اللّه**

أستاذ الحديث الشريف وعلومه المساعد بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية بنين القاهرة - جامعة الأزهر

# الجواب الصريح على من قال بأن للنسائي شرطا في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم في الصحيح

**محمد عبد القوي عطية عبد الله**
**قسم أصول الدين، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين، جامعة الأزهر، مصر، مصر.**
**البريد الإلكتروني: mohamedabdallah.422 @azhar.edu.eg.**

**ملخص البحث:**

وصف بعض العلماء شرط الإمام النسائي في السنن بأنه أشد من شرط الإمامين: البخاري ومسلم في صحيحَيهما، وهذا يُشكل مع ما هو معروف من أن الصحيحين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى بإجماع الأمة، والأمة لا تجتمع على ضلالة، وتلقت الأمة كتابَيهما بالقبول، وشرطهما أشد وأقوى من شرط غيرهما، وترتيبهما يتصدر بقية كتب السنة كلها، وجلالتهما في علم الحديث وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما معروف ومشهور، فأردت من خلال هذا البحث أن أبين حقيقة هذا الوصف، ومن هم أصحابه؟ وهل يوجد لديهم ما يؤيده أم لا؟ وهل واقع الكتاب يشهد لهم أم لا؟

**ومما يبين أهمية هذا البحث أنه بتعلق بالصحيحين**، وأن الإمام الذهبي وافق الإمام سعد بن علي الزَّنجاني في قوله بأن شرط النسائي أشد من شرط البخاري ومسلم، وعلل ذلك بأن النسائي ضعّف جماعة من رجال الصحيحَين، وربما يُسلّم المطّلع على مقولة الزَّنجاني له، وذلك لتأييد الذهبي له، فأردت التحقق من تضعيف النسائي لرجال في الصحيحين، وهل يُسلَّم له تضعيفه، وكيف أخرج البخاري ومسلم لهؤلاء الرجال؟

**ومن النتائج التي توصلت إليها:** أن شرط الشيخين أشد وأعلى من شرط الإمام النسائي؛ لأنهما اشترطا الصحة في أصول الكتابين والإخراج عن الثقة، أما الإمام النَّسائيِّ فلم يشرط الصحة ولا التقيد بالثقة، وشرطه في المجتبى أقوى الشرط بعد الصحيحين، والله أعلم.

**الكلمات المفتاحية:** الجواب الفصيح، للنسائي شرطًا، أشد من شرط، البخاري ومسلم، في الصحيح.

# The Clear Answer to who Said that Al-Nasa'i has a Condition for Men that is more Severe than the Condition of Al-Bukhari and Muslim in Al-Sahih

Mohammad Abdelqawy Attia Abdullah
**Department of Of Osoul El-Deen-Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo-Alazhar University, Egypt.**
**Email: mohamedabdallah.**422**@azhar.edu.eg.**

## Abstract:

Some scholars described the condition of al-Nasa'i in "**the Sunan**" as being stronger and more severe than the condition of al-Bukhari and Muslim in their "**Sahihs**", and this forms with what is known that the two "Sahihs" are the most sound books after **the holy Qur'an** by the consensus of the nation; the nation does not agree on misguidance, and the nation recweived their books with acceptance, and their condition is more severe and stronger From the condition of others, and their arrangement stands on the top of all other "Sunnah" books as a whole. Their priority in the science of hadith and their progress in distinguishing the correct one over others are clear and well-known. I wanted through this research to show the truth of this description, who are its owners? Do they have anything to support it or not? and does the reality of the book bear witness to them or not؟

**What shows the importance of this research is that it relates to the two Sahih books,** and that Imam al-Dhahabi agreed with Saad bin Ali al-Zanjani in his saying that the condition of al-Nasa'i is more severe than the condition of al-Bukhari and Muslim, and he justified that by the fact that al-Nasa'i weakened a group of the narrators of the two "Sahihs". And perhaps those who agree with the saying of al-Zanjani will accept it for him, because al-Dhahabi supports him.

I wanted to verify that Al-Nasa’i has weakened some men in the Two Sahihs, and whether this weakness was acknowledged to him, and how did Al-Bukhari and Muslim mention these men? Also, someone who is acquainted with the saying of Al-Hafiz Ibn Hajar may accept the avoidance of Al-Nasa’i to a group of the Sahih men according to Al-Zanjani, so I wanted to explain that.

Among the **results** I reached: that the condition of the two sheikhs is more severe and stronger than the condition of the al-Nasa'I; Because they stipulated validity in the origins of the two books and exclusion from trustworthiness. As for al-Nasa’i, he did not stipulate validityw or adherence to trustworthiness.

**Keywords**: The Clear Answer, Al-Nasa'I, a Condition, in Men, More Severe than the Condition, Bukhari and Muslim, in the Sahih.

# المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، قيّض للسنة النبوية المشرفة علماء أجلاّء مخلصين أمناء، قاموا بخدمتها على أتم وجه وأكمله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه (ﷺ) الغرّ الميامين، الذين بلّغوا سنته أحسن ما يكون التبليغ والأداء، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

## أما بعد،،

فمن المعروف لدى العلماء سلفاً وخلفاً أن الصحيحين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى بإجماع الأمة، والأمة لا تجتمع على ضلالة، وتلقت الأمة كتابَيهما بالقبول، وشرطهما أشد وأقوى من شرط غيرهما، وترتيبهما يتصدر بقية كتب السنة كلها، وجلالتهما في علم الحديث وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما معروف ومشهور.

ومع ذلك فقد وصف بعض العلماء شرط الإمام النسائي في السنن بأنه أشد وأقوى من شرط الإمامين: البخاري ومسلم في صحيحَيهما، وهذا الوصف يُشكل مع ما هو معروف كما تقدم، فأردت من خلال هذا البحث أن أبين حقيقة هذا الوصف، ومن هم أصحابه، وهل يوجد لديهم ما يؤيده أم لا؟ وهل واقع الكتاب يشهد لهم أم لا؟

**ومما يبين أهمية هذا البحث:** أنه يتعلق بالصحيحين، وأن الإمام الذهبي وافق الإمام سعد بن علي الزَّنجاني في قوله بأن شرط الإمام النسائي أشد من شرط البخاري ومسلم، ووصف قوله بالصدق، وعلل ذلك بأن النسائي ضعّف

جماعة من رجال صحيحَي البخاري ومسلم، وربما يُسلّم المطّلع على مقولة الإمام الزّنجاني له، وذلك لتأييد الإمام الذهبي له، فأردت التحقق من تضعيف الإمام النسائي لرجال في الصحيحين، وهل يُسلَّم له تضعيفه، وكيف أخرج الإمامان: البخاري، ومسلم لهؤلاء الرجال؟ وأيضا ربما يسلم المطلع على قول الحافظ ابن حجر بتجنب النسائي لجماعة من رجال الصحيحين لقول الزنجاني، فأردت بيان ذلك. وبدأت الكتابة في هذا البحث طالباً من الله تعالى التوفيق والمعونة على إتمامه، راجيا كرمه وإحسانه، وأن يجعله لوجهه خالصاً، وإلى مرضاته مقرِّباً، ومن سخطه مبعداً، فإنه لا حول ولا قوة إلا بِهِ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

## أسباب اختياري للموضوع:

**يرجع اختياري لهذا البحث إلى عدة أسباب أهمها:**

١- أثناء تدريسي لمقرر (حديث ٥) في جامعة تبوك – وقد أسند لي تدريس هذا المقرر مرات عديدة – وموضوعه يدور حول: (الإمام النسائي ومنهجه في السنن)، وكلما أقف على قول الإمام سعد بن علي الزنجاني بأن للإمام النسائي شرطا في الرجال أشد من شرط الإمامين: البخاري ومسلم، أقول في نفسي كيف يتصور ذلك والصحيحان مقدمان على بقية كتب السُنّة؟ فاستخرت الله تعالى في الكتابة في هذا الموضوع لأجَلّي حقيقة هذا الأمر، فوجدت من الله توفيقًا وعونًا في إخراجه.

٢- مساهمتي في الدفاع عن الصحيحين، ورجالهما، وذلك أن أعداء السنة قاموا بتوجيه سهامهم إلى الصحيحين وبخاصة صحيح البخاري، وذلك من خلال الطعن في بعض رجاله اعتماداً على كلام بعض أئمة الجرح والتعديل، ومنهم الإمام النسائي، وكذا التقليل من شأن الصحيحين اعتمادا على مثل هذه العبارات المنقولة عن بعض الأئمة.

**الدراسات السابقة:**

لم أجد إلا بحثاً بعنوان: "تحقيق المقال أن للإمام النسائي شرطاً أشد من شرط البخاري ومسلم في الرجال دراسة نقدية مقارنة" منشور ضمن مجلة الدراسات المستدامة– السنة الرابعة/ المجلد الرابع/ العدد الثاني لسنة ٢٠٢٢م-١٤٤٣هـ، إعداد/ أ.م.د جاسم محمد الراشد، جامعة الفلوجة بالعراق/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم الحديث وعلومه. وهذا البحث يقع في حوالي ٢٠ صفحة، ويتكون من: تمهيد، ومطلبين، أما التمهيد فتناول فيه التعريف بالإمامين: النسائي والزَّنجاني، وخصص المطلب الثاني لبيان هل السنن الصغرى من تأليف النسائي أم اختصار ابن السُّنّي؟ ورجح أنها لابن السني لأسباب ذكرها، وذكر أن العلماء لم يسلموا للإمام النسائي تسمية السنن الصغرى بالصحيحة لوجود أحاديث ضعيفة فيها، وذكر نماذج منها. أما المطلب الثاني ويقع في حوالي ثمان صفحات، فقد خصصه للحديث عن شرط الإمام النسائي في الرجال، ونقل عبارة الإمام سعد بن علي الزَّنجاني في أن للنسائي شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم، وذكر أن إطلاق العلماء الصحة على السنن ربما يؤيد هذه العبارة، وذكر أن الإمام الذهبي وافق على هذه العبارة ووصف قائلها بالصدق معتمدا على تضعيف الإمام النسائي لجماعة من رجال الصحيحين دون أن يتناولهم بالدراسة؛ لبيان هل يُسلّم للإمام النسائي تضعيفه لهم أم لا؟ وهل اعتماد الإمام الذهبي على تضعيف النسائي في محله أم لا؟

وخلص في بحثه إلى أن النسائي متشدد في الرجال، ولكن لا يصل شرطه إلى أن يكون أشد من شرط الشيخين.

**وقد تناولت هذا البحث تناولاً مختلفا ثريّاً – يظهر للمطالع فيهما– من خلال عدة أمور، أهمها:**

١- خصصت المبحث الأول (وقفات مع عبارة الإمام سعد بن علي الزَّنجاني) بينت فيه: هل ورد عن الإمام النَّسائي أنه قال: شرطي أشد من شرط البخاري ومسلم؟ وهل بيّن الإمام الزَّنْجَانِيّ عبارته أو ذكر عليها دليلا؟ وعلام اعتمد في عبارته؟ وهل هناك من وافقه في عبارته؟ وهل هناك من عارضه وأنكر مقولته؟ وخلصت إلى أن هذه العبارة مبالغ فيها وليست في محلها لمعارضتها لواقع الكتاب، وأنها تناسب السنن الصغرى لا الكبرى.

٢- خصصت مبحثا عقدت فيه مقارنة بين شرط الشيخين وشرط الإمام النسائي، وبينت أن شرط الإمام النسائي (أن يخرج لكل من لم يجمع على تركه) يكون مذهباً متسعاً إن حمل على ظاهره، وهو في الحقيقة إجماع خاص كما بين الحافظ ابن حجر (رحمه الله). وبينت كيف يفهم شرط الإمام النسائي هذا مع ما عرف عنه من التشدد والتحري؟

٣- عقدت مبحثاً لبيان أن الصحيحين مقدمان على سنن الإمام النسائي بإجماع الأمة.

٤- قمت بدراسة رجال الصحيحين الذين ضعفهم الإمام النسائي وهم (٢٢) اثنان وعشرون راوياً، وذلك للجواب على تصديق الإمام الذهبي لعبارة الإمام الزَّنجاني معتمداً على تضعيف الإمام النسائي لجماعة من رجال الصحيحين، فأردت من وراء دراسة هؤلاء الرجال بيان هل يُسلّم للنسائي تضعيفه أم لا؟ وهل اعتماد الإمام الذهبي على تضعيف النسائي في محله أم لا؟

**خطة البحث:**

**قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، وفهارس.**

- **أما المقدمة** فتحدثت فيها عن أهمية البحث.
- **وأما التمهيد** فتناولت فيه العبارة التي هي لبّ البحث وجوهره وعليها يدور.
- **وأما المباحث فهي على النحو الآتي:**

**المبحث الأول:** وقفات مع عبارة الإمام سعد بن علي الزَّنجاني.

**المبحث الثاني:** مقارنة بين شرط الشيخين وشرط الإمام النسائي.

**المبحث الثالث:** هل إطلاق الإمام النسائي والعلماء الصحة على السنن الصغرى يؤيد عبارة الإمام الزَنجاني أم لا؟

**المبحث الرابع:** الصحيحان مقدمان على سنن الإمام النسائي بإجماع الأمة.

**المبحث الخامس:** هل يُسلم للإمام النسائي تضعيفه لجماعة من رجال الصحيحين؟

**المبحث السادس:** نماذج من الأحاديث الضعيفة في السنن الصغرى للإمام النسائي.

- **وأما الخاتمة** فتناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأهم التوصيات.
- **وأما الفهارس فهي على النحو الآتي:**

- فهرس بأهم المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

## منهج البحث:

١- قمت بتتبع واستقراء من قالوا بأن شرط الإمام النسائي أشد من شرط الإمامين: البخاري ومسلم، ثم تناولت قولهم بالدراسة والنقد.

٢- قمت بجمع الرواة الذين ضعفهم الإمام النسائي في الصحيحين على سبيل الاستقراء، ثم سلكت المنهج النقدي وذلك بالمقارنة بين قول الإمام النسائي وأقوال أئمة الجرح والتعديل مبيناً هل يُسلم للنسائي تضعيفه أم لا، وبيان الراجح في الرواة، وكيف أخرج لهم الشيخان؟، وعدد أحاديثهم في الغالب، وبيان مواضعها في الصحيحين.

٣- ذكرت في ترجمة كل راو رموزاً تشير إلى من أخرج له من أصحاب الكتب الستة، وهذه الرموز ذكرها الإمام المزي في مقدمة (تهذيب الكمال)

والحافظ ابن حجر في خطبة كتاب (تهذيب التهذيب)، وهي كما وردت في البحث: (خ) للبخاري في الصحيح، (خت) علامة ما استشهد به البخاري في الصحيح تعليقا، (عخ) علامة ما أخرجه البخاري في كتاب أفعال العباد، (م) لمسلم في الصحيح، (مق) علامة ما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، (د) لأبي داود في السنن، (مد) لأبي داود في المراسيل، (ت) للترمذي في السنن، (تم) للترمذي في الشمائل، (س) للنسائي في السنن، (ق) لابن ماجه في السنن، (ع) علامة ما اتفق عليه الجماعة الستة في الكتب الستة.

٤- بيان معاني الكلمات الغريبة (الغامضة) من خلال الرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم.

٥- عزو كل نقل إلى مصدره والتزام الأمانة العلمية في النقل.

٦- التعليق على النقول العلمية وبيان الراجح.

٧- ضبط الأعلام التي تُشكل مع الترجمة لمعظمهم.

٨- رتبت مصادر البحث ومراجعه على حروف المعجم (الترتيب الهجائي).

والله العلي الكريم أسأل أن يتقبل عملي هذا بقبول حسن، وأن يجعله لوجهه خالصاً، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأن يجعله في ميزان حسناتي، والحمد لله الذي أعانني على كتابته وتقييده.

وصلّ اللهم وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

# التَّمْهِيد

سأتناول في هذا التمهيد العبارة التي سأقوم بدراستها، وهي لُبّ البحث وجوهره وأساسه الذي يقوم عليه، وقد ذكرها الحَافِظُ ابْنُ طَاهِرٍ (ت٥٠٧هـ) فقال: "سَأَلْتُ الإمامَ أبا القاسمِ سَعْدَ بنَ عَلِيٍّ الزَّنْجَانِيّ(١) بمكةَ عَنْ حال رَجُلٍ من الرواة، فَوَثَّقَهُ. فَقُلْتُ: إن أبا عبد الرحمن النَّسَائِيّ ضَعَّفَهُ. فَقَالَ: يَا بُنَيَّ! إِنَّ لأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَرْطاً فِي الرِّجَالِ أَشَدَّ مِنْ شَرْطِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ»(٢). فالعبارة منسوبة إلى سَعْد بن عَلِيٍّ الزَّنْجَانِيّ ، ومصدرها سؤال ابن طاهر له، وقد تتابع الأئمة على نقل هذه العبارة في كتبهم.

**وقد ساق الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) هذه العبارة في (السير) وعقب عليها بقوله:** "قُلْتُ: صَدَقَ فَإِنَّهُ لَيَّنَ جَمَاعَةً مِنْ رِجَالِ صَحِيْحَي البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ"(٣). وساقها في (التذكرة) ولم يعقب عليها بشيء(٤).

---

(١) الزَّنْجَانِيّ (بفتح الزاي وسكون النون وفتح الجيم وفي آخرها نون) هذه النسبة إلى زنجان، وهو: الإمام الثبت الحافظ القدوة أبو القاسم سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين، سمع محمد بن الفضل بن نظيف الفراء، وآخرين، حدث عنه: أبو بكر الخطيب وهو أكبر منه، وآخرون، طاف الآفاق ثم جاور وصار شيخ الحرم، وكان حافظًا متقنًا ورعًا، كثير العبادة، مات في أول سنة (٤٧١هـ) أو في آخر التي قبلها، عاش تسعين عامًا، ولو سمع في الحداثة لأدرك إسنادًا عاليًا، وإنما سماعاته في الكهولة [الأنساب، للسمعاني (٣٢٥/٦) تذكرة الحفاظ (٢٤٣/٣، ٢٤٤) ت ١٠٢٦، سير أعلام النبلاء (٣٨٥/١٨- ٣٨٨)]. وزنجان الآن تقع في شمال غرب إيران [الموسوعة العربية الميسرة، ص ١٧٤٣/حرف الزاي، والأعلام للزركلي (٥٦/٤)]. وهي إحدى محافظات إيران الإحدى والثلاثين.

(٢) شروط الأئمة الستة، لابن طاهر المقدسي، ص٢٦.

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣١/١٤).

(٤) تذكرة الحفاظ ، للذهبي (١٩٥/٢).

فيستفاد من تعليق الإمام الذهبي وتصويبه لعبارة الإمام الزَنجاني بقوله: "صَدَقَ" أنه موافق للزَنجاني في أن شرط النسائي أشد من شرط البخاري ومسلم. وقد دعم موافقته بأنَّ الإمام النسائي لَيَّنَ جَمَاعَةً مِنْ رِجَالِ صَحِيْحَي البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ"، فهل يُسلّم للإمام النسائي تضعيفه لجماعة من رجال الصحيحين؟ وسيأتي الجواب على ذلك في المبحث الخامس من هذا البحث.

وذكرها الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) أيضاً عبارة الإمام الزَّنْجاني في نكته على ابن الصلاح(١) ولم يعلق عليها. وذكرها الحافظ السيوطي في البحر الذي زخر(٢)، والإمام الصنعاني في توضيح الأفكار(٣) دون تعليق عليها. وذلك في سياق تشدد النسائي. وذكرها غيرهم.

والجواب على عبارة الإمام الزَّنْجَانِيّ يكون من خلال عدة أمور، تتضمنها المباحث الآتية.

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٤٨٣/١) النوع الثاني: الحسن.

(٢) (١١٥٢/٣، ١١٥٣).

(٣) (١٩٧/١).

# المبحث الأول

# وقفات مع عبارة الإمام سعد بن علي الزَّنْجَانِيّ

## الوقفة الأولى: هل ورد عن الإمام النسائي أنه قال: شرطي أشد من شرط البخاري ومسلم؟

**والجواب:** لا، قال الإمام الصنعاني معلقاً على ما ذكره الإمام الزَّنْجَانِيّ من أن للنسائي شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم: "ولكنه لم يصح عنه دعوى ذلك، ولا ذكر ذلك الحافظ ابن الصلاح في علوم الحديث، ولا الحافظ زين الدين العراقي بل نقل زين الدين في التذكرة(١) عن ابن منده أن شرط النسائي أن يخرج حديث من لم يجمع على تركه"(٢). ثم قال الصنعاني: "لم يصح عن النسائي دعوى ذلك ... لكن الأئمة الحفاظ تتبعوا كتابه، فوجدوه بهذه المثابة، فحكموا له بهذا الحكم(٣). كما هو حاصل في شرط الإمام البخاري مثلاً، فلم ينص عليه في كتابه، وإنما عرف العلماء شرطه وأخذوه من تصرفه وصنيعه في كتابه، والله أعلم.

## الوقفة الثانية: هل بيّن الإمام الزَّنجانِيّ عبارته أو ذكر عليها دليلا؟

**والجواب:** العبارة التي ذكرها الإمام الزَّنْجَانِيّ لم يبينها ولم يقم عليها دليلا، فهي مجرد دعوى علمية خالية من الحجة والبيان، فكان عليه أن يأتي بما يؤيد كلامه أو يوضحه، لكنه لم يفعل، لذلك لا يستفاد من عبارته إلا شدة تحري الإمام النسائي واحتياطه.

وكذلك كل من نقل عبارته من العلماء لم يبينها أو يشرحها إلا ما كان من الإمام الذهبي كما سبق فإنه حكم عليها بالصدق ودلّل على ذلك بأن الإمام

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي (١٦٧/١) بتصرف.

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني (١٩٧/١).

(٣) المصدر السابق (١٩٨/١) بتصرف.

النسائي لين (ضعف) جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم. وسأتناول رجال الصحيحين الذين ضعفهم الإمام النسائي بالدراسة لمعرفة هل يسلم له تضعيفه أم لا؟ وهل تصديق الإمام الذهبي لعبارة الإمام الزَّنجاني الذي بناه على تضعيف الإمام النسائي لجملة من رجال الصحيحين في محله أم لا؟ **[وقد خصصت المبحث الخامس كله لبيان ذلك]**.

**الوقفة الثالثة: علام اعتمد الإمام الزَّنجانيّ في عبارته؟**

**والجواب:** لمّا لم نجد بيانا عند الإمام الزَّنْجَانِيّ لعبارته يشرحها أو يدلل عليها، لذلك سيكون الجواب عن هذا السؤال بثلاث احتمالات:

١- **يحتمل أن يكون الإمام الزَّنْجَانِيّ قد اعتمد في عبارته على شدة تحري الإمام النسائي في نقد الرجال**، وقد وصف مَجْدُ الدِّين ابن الأثير الإمام النسائيَ بأنه كان متحرياً(١). ومما يدل على تحريه وتشدده أن الإسناد العالي مطمح أنظار العلماء، فقد قيل ليحْيَى بن معينٍ – في مرَضِهِ الذي ماتَ فيهِ –: ما تَشْتَهِي؟ قالَ: بَيتٌ خالٍ، وإسْنادٌ عالٍ"(٢). وقد كان لدى الإمام النسائي جملة من الأسانيد العالية عن بعض الرواة إلا إنه تركها؛ لأن فيها ضعفاء.

– **ومن ذلك:** أنه استخار الله تعالى في الرواية عن قوم، فكانت النتيجة ترك الرواية عنهم مع أنه لو روى عنهم لكان عنده جملة من الأسانيد العالية، قال أحمد بن محبوب الرملي: "سمعت أبا عبد الرحمن (ابن شعيب) النسائي يقول: "لما عزمت على جمع كتاب السنن، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ،

---

(١) جامع الأصول، المقدمة (١٩٦/١).

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (٤٠٣/٢)، فتح المغيث، للسخاوي (٣٣٨/٣).

كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيها عنهم"([1]).

– **كان عنده أسانيد عالية عن شيخه قُتَيبة**، عن عبد الله بن لَهِيعَةَ، وابن لَهِيعَةَ يعتبر من قدماء شيوخ قتيبة بن سعيد، وتركه لأنه ضعيف، فلم يدخل في كتابه هذه الأسانيد العالية، ولو أدخلها حصل له منها جملة كبيرة. ولذلك قال العلماء من يصبر على ما يصبر عليه النسائي؟! وكون الإمام النسائي يترك هذه الأسانيد ولا يخرج لابن لهيعة ولا للرواة الذين خرجت الخيرة على تركهم شيئاً، فالعلماء يعتبرون صنيع الإمام النسائي هذا من قبيل الصبر الذي قد لا يحتمله بعض الشيوخ آنذاك.

**قال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر([2]) شيخ الدار قطني:** "من يصبر على ما يصبر عليه النسائي؟ كان عنده حديث ابن لَهِيعَةَ ترجمة – يَعْنِي: عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنِ ابْنِ لَهِيْعَةَ – فما حدث منها بشيء»([3]). وقال الحافظ ابن حجر: "وكان عنده عاليا عن قتيبة عنه، ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها"([4]). ومراده بقوله: "كان عنده عاليا" أي ابن لَهِيعَةَ من رواية قتيبة عنه.

---

(١) شروط الأئمة الستة، لابن طاهر المقدسي، ص٢٦، مقدمة شرح السيوطي للمجتبى (٥/١).

(٢) هو الإمام الحافظ الثبت أحمد بن نصر بن طالب البغدادي، سمع العباس بن محمد الدوري وطبقته، وعنه: الدار قطني، وآخرون (ت ٣٢٣هـ) [تذكرة الحفاظ (٣٦/٣) [ت ٨١٣].

(٣) شروط الأئمة الستة، ص ٢٧، سير أعلام النبلاء (١٣١/١٤)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (١٩٥/٢) ت ٧١٩، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٤٨٣/١)، مقدمة شرح السيوطي للمجتبى (٥/١).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٤٨٤/١).

**ولا يمنع تشدد الإمام النسائي أن يتساهل أحيانا** كما نقل الإمام الذهبي في (الميزان) في ترجمة (الحارث بن عبد الله الأعور الهمْداني) قال:"والنسائي مع تعنّته في الرجال، فقد احتج به وقوّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب"(١).

٢- **ويحتمل أيضا أن يكون الإمام الزَّنْجَانِيّ قد اعتمد في عبارته على تجنب الإمام النَّسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين**(٢).

**أقول:** وتجنب الإمام النسائي لذلك لا يعني بالضرورة أن يكون شرطه أشد من شرط الإمامين: البخاري، ومسلم، فقد يكون هذا حصل له اتفاقا حسبما توفر لديه من طرق الأحاديث، ومع تصريح الحافظ ابن حجر بتجنب الإمام النسائي الإخراج لجماعة من رجال الصحيحين، فقد وجدت النسائي رغم تضعيفه لرجال أخرج لهم البخاري ومسلم- كما سيأتي في المبحث الخامس- أخرج لهم في السنن، و لم يتجنب التخريج لهم، **و المواضع التي وقفت عليها هي:**

١- أخرج لفُلَيح بن سليمان في السنن الصغرى/ كتاب قيام الليل/ باب ثواب من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة ... (٢٦٢/٣) ح ١٨٠٢، وفي السنن الكبرى/ كتاب الزينة، إسبال الإزار ... (٤٣٨/٨) ح ٩٦٣٠. [وقد ضعفه النسائي، ووافقه على تضعيفه: يحيى بن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وقد احتج به الشيخان، وأكثر أحاديثه عند البخاري في غير الأحكام مما يدل على انه انتقى من أحاديثه. **يراجع قول النسائي وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه في المبحث الخامس ترجمة رقم (١٧)**].

---

(١) ميزان الاعتدال (٤٣٧/١) ت ١٦٢٧.

(٢) وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن النسائي تجنب الإخراج لجماعة من رجال الصحيحين [ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٤٨٣/١).

٢- أخرج لمحمد بن أبي حفصة مَيْسرة في السنن الكبرى [كتاب العارية والوديعة/ تضمين أهل الماشية ما أفسدت مواشيهم بالليل/ ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث (٣/٣٣٥) ح ٥٧٥٥]. [ضعفه النسائي، ووثقه غير واحد. **يراجع قول النسائي وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه في المبحث الخامس ترجمة رقم (١٩)]**.

٣- **أخرج لإبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السَّبيعي في السنن الكبرى في موضعين: الأول:** كتاب الخصائص/ ذكر ما خصّ به علي من قتال المارقين/ ذكر الاختلاف على أبي إسحاق (٧/٤٧٤) ح ٨٥١٢. **الثاني:** كتاب عمل اليوم والليلة/ ما يقول عند الكرب (٩/٢٣٧) ح ١٠٣٩٩.[ضعّفه النسائي، واحتج به الشيخان، ووثقه الدار قطني، وإطلاق القول بضعفه مردود؛ لأن جرحه غير مفسر. **يراجع قول النسائي وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه في المبحث الخامس ترجمة رقم (٢)]**.

٤- **أخرج لسَلْم بن زَرير [بفتح الزاي وراءين] في السنن الصغرى في موضعين: الأول:** كتاب الطلاق/ باب إحلال المطلقة ثلاثا...(٦/١٤٨) ح ٣٤١٤. **الثاني:** كتاب الزينة/ من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب؟ (٨/١٦٣) ح ٥١٦١. وأخرج له في الكبرى/ كتاب الزينة/ من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب؟ (٨/٣٦٣) ح ٩٤٠٠. [ضعفه النسائي، وهو مختلف فيه والراجح توثيقه. **يراجع قول النسائي وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه في المبحث الخامس ترجمة رقم (١٣)]**.

٥- أخرج لعبّاد بن راشد في الكبرى/ كتاب التفسير/ سورة البقرة، قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ**﴾ (١٠/٣٢) ح ١٠٩٧٤. [ضعفه النسائي، وهو مختلف فيه والراجح توثيقه. **يراجع قول النسائي وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه في المبحث الخامس ترجمة رقم (١٦)]**.

فلا يجوز أن نرتب على تجنب الإمام النسائي الإخراج لبعض رجال الصحيحين دليلا على ضعف هؤلاء الرجال مطلقاً، وأن شرطه أشد من شرط البخاري، ومسلم، لأن غير النسائي قد وثقهم، أو ترجح توثيقهم، والله أعلم.

٣- **ويحتمل أن يكون الإمام الزَّنْجانيّ اعتمد على أن الإمام النسائي سلك أغمض وأجلّ ما سلكه الأئمة الستة من مسالك،** قال أبو جعفر بن الزبير([1]): أولى ما أرشدُ إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده: وذلك الكتب الخمسة، والموطأ الذي تقدَّمَها وَضْعا، ولم يتأخر عنها رتبة، وقد اختلفت مقاصدهم فيها، وللصحيحين فيها شفوف([2])، وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جميلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك

---

(١) هو: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، كان محدثًا جليلاً ماهرًا، نحويًا، فصيحًا مفوهًا، حسن الخط، مقرئًا، مفسرًا، مؤرخًا (ت٧٠٨هـ) [ينظر: طبقات الحفاظ، للسيوطي، ص (٥١٦) رقم (١١٣٥)، طبقات المفسرين، للداودي، ص (٢٧) رقم (٢٥)].

(٢) والكلمة في التدريب (١٨٦/١): (شفوف) بفاءَيْن، وفي البحر الذي زخر: "تفرق: قال محقق البحر الذي زخر: " والصواب ما أثبته السيوطي هنا، ولبعد معنى العبارة لو أُثبتت الكلمة (بالفاء) أو (بالغين) [البحر الذي زخر (١١٥٧/٣، ١١٥٨) حاشية (٨). وإثباتها بالفاء كما هي، وبالغين أي شغوف. أقول: وشفوف أقرب إلى الصواب؛ لأن من معانيها: (أشف) عَلَيْهِ: فاقه، وبَعض أَوْلَاده على بعض: آثره وفضله [المحكم والمحيط الأعظم (٦٢٢/٧) المعجم الوسيط (٤٨٧/١)]. ولِهَذَا عَلَى هَذَا شُفُوْفٌ؛ أَي: مَزِيَّةٌ وفَضْلٌ [التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه (١١٩/٢) وقد يكون السيوطي ذكرها بمعناها في البحر الذي زخر، فيكون الراجح (تفوق) لا (تفرق) كما حرفت، فالصحيحان يفوقان غيرهما من الكتب ويفضلان عليه، ولهما مزيّة وفضل، والله أعلم.

النسائي أغمض تلك المسالك وأجلّها(١). فالنسائي يبين الضعيف ويسوق اختلاف الروايات وهو في صنيعه هذا قد فاق أصحاب الكتب الستة؛ لأن الإمام البخاري لا يعرج على ذلك، وأما مسلم: فيُعنَي بالأسانيد لزيادات في ألفاظ المتون، وأما النسائي: فيُعنَى بكل ذلك، وَيُبَيِّن العلل، ويُبْرزُ أوهامَ الحفاظ الأعلام، فتجد في كتابه ما لا تجده في غيره من هذا الجانب، والجوانب الأخرى لا يقصر عنهم فيها(٢).

**الوقفة الرابعة: هل هناك من الأئمة من قال بأن شرط الإمام النسائي أشد من شرط الشيخين؟**

**والجواب:** من الأئمة من قال إن شرط الإمام النسائي أشد من شرط الإمام مسلم فقط لا الإمام البخاري، وهما: أَبو عَلِيٍّ بْنِ السَّكَنِ"(٣)، وَالخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ، ذكر ذلك الحافظ ابن كثير في(اختصار علوم الحديث)(٤).

ومن خلال ما سبق يتبين أن القول بأن شرط النسائي أشد من شرط الشيخين أو من شرط مسلم هو رأي لبعض الحفاظ لا لجمهورهم، قال الحافظ السخاوي: "قَالَ بَعْضُ الْحُفَّاظِ: إِنَّ شَرْطَهُ فِي الرِّجَالِ أَشَدُّ مِنْ شَرْطِهِمَا"(٥).

(١) مقدمة السيوطي على شرح سنن النسائي (٥/١).

(٢) ينظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى(٣٠/١، ٣١).

(٣) قال ابن كثير في البداية والنهاية (٧٩٣/١٤) في ترجمة النسائي: "وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ: إِنَّ لِلنِّسَائِيِّ شَرْطًا فِي الرِّجَالِ أَشَدَّ مِنْ شَرْطِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ".

(٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، ص ٣١، النوع: الأول.

(٥) فتح المغيث (١١٢/١).

**الوقفة الخامسة: هل اعترض على عبارة الإمام الزَنجانِيّ أحد من العلماء؟**

**والجواب:** بعد أن ساق الحافظ ابن كثير عن الحافظ أبي علي بن السكن، والخطيب البغدادي قولهما بأن للنسائي شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم، أجاب معترضاً عليهما بأن قولهما غير مسلَّم، فإن فيه(١) رجالاً مجهولين: إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعلّلة ومنكرة(٢).

ويفهم من اعتراض الحافظ ابن كثير السابق ضعف عبارة الإمام الزَّنْجَانِيّ أيضاً، وأنها ليست في موضعها؛ لمخالفتها لواقع الكتاب، وهي عبارة مبالغ فيها.

**قال الشيخ أبو شهبة معلقا على عبارة الإمام الزَّنْجَانِيّ وغيره:** "والعبارة وإن كان فيها شيء من المبالغة تدل- ولا ريب- على شدة تحريه في نقد الرجال، وعلمه بالحديث، ومبالغته في قبول الأخبار"(٣). ولا شك أن شرط الإمام البخاري في صحيحه أعلى وأشد من شرط الإمام النسائي. وأن شرط الإمام النسائي يلي شرط الشيخين في القوة، وهو أقوى الشروط بعدهما، والله أعلم. قال الشيخ أبو زهو: «وبالجملة فشرط النسائي في المجتبى هو أقوى الشرط بعد الصحيحين مما جعله عظيما في نظر أهل العلم»(٤).

**الوقفة السادسة: هل الشرط الذي ذكره الإمام الزَنجانِيّ ينطبق على السنن الكبرى والصغرى أم هو خاص بالصغرى؟**

**والجواب:** لم يبين الإمام الزَّنْجَانِيّ أن عبارته تشمل السنن الصغرى والكبرى أم أنها خاصة بأحدهما، وقد وجدت كلاما للإمام الصنعاني (ت

(١) أي في السنن.

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص ٣١، النوع: الأول.

(٣) في رحاب السنة الكتب الصحاح الستة، ص ١٦٣.

(٤) الحديث والمحدثون، ص٤١٠.

١١٨٢هـ) يبين ذلك، قال (رحمه الله): "لا يخفى أنه قال أئمة هذا الشأن في سنن النسائي الكبرى **بقولين:**

**الأول:** أن شرطه فيها أشد من شرط الشيخين.

**الثاني:** أن شرطه فيها شرط سنن أبي داود وهو إخراج حديث من لم يجمع على تركه" وبعد أن ذكر الصنعاني هذين القولين ذكر كلاما يفيد بأن الراجح هو أن القول الأول خاص بالسنن الصغرى، والقول الثاني خاص بالكبرى، قال: "والمصنف(١) قد أجاز العمل بما سكت عليه أبو داود بما طول فيه الكلام، فليجعل سنن النسائي مثله، وأما السنن الصغرى المسماة بكتاب المجتبى، فيجوز أي العمل بما فيها من غير بحث(٢)، ولعلها هي التي فصلت"(٣) أي التي قيل إن رجالها شرط النسائي فيهم أشد من شرط البخاري"(٤). ورجح القول الثاني أيضاً الشيخ محمد بن آدم الإثيوبي الوَلَّوِي، فقال: "والرأي الثاني هو الصواب والحق، وإن كان في الكبرى قد أخرج عن رجال لم يخرج لهم في المجتبى، لكنهم في واقع الأمر على شرطه"(٥).

(١) وهو العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليمني (ت ٨٤٠هـ) صاحب كتاب "تنقيح الأنظار" الذي شرحه الصنعاني في توضيح الأفكار.

(٢) وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنه يوجد في المجتبى بعض الأحاديث التي حكم بضعفها النَّسَائي وغيره من الأئمة، وفيها أحاديث كثيرة صحيحة.

(٣) المقصود بالتي فصلت: السنن الصغرى؛ لأن النسائي انتقاها واجتباها من الكبرى.

(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني (١٩٩/١).

(٥) ذخيرة العقبى شرح المجتبى (٣٠/١).

**أقول:** ومما يرجح القول الثاني قول الشيخ أبي شهبة: إن السنن الصغرى هي التي عدّت من الأصول المعتمدة عند أهل الحديث ونقاده(١)، أما سننه الكبرى فكان من طريقته فيها أن لا يخرج عمن أجمع العلماء والنقاد على تركه"(٢). وأيضا إطلاق الإمام النسائي وبعض العلماء الصحة على الصغرى، والله أعلم.

ويستفاد مما تقدم أن الشرط الذي ذكره الإمام الزَّنْجَانِيّ يناسب السنن الصغرى لا الكبرى، والله أعلم.

(١) قال القاضي تاج الدين السبكي: "سنن النسائي التي هي إحدى الكتب الستة هي الصغرى لا الكبرى" [مقدمة شرح السيوطي للمجتبى (٦/١)].

(٢) ينظر: في رحاب السنة الكتب الصحاح الستة، أبو شهبة، ص ١٦٦.

# المبحث الثاني

# مقارنة بين شرط الشيخين وشرط الإمام النسائي

**أولا: ما هو شرط الشيخين؟**

**قال الإمام ابن الصلاح** (رحمه الله): "شَرط مُسلم فِي صَحِيحه أَن يكون الحَدِيث مُتَّصِل الْإِسْنَاد بِنَقْل الثِّقَة عَن الثِّقَة من أَوله إِلَى منتهاه، سالما من الشذوذ وَمن الْعلَّة، وَهَذَا هُوَ حدّ الحَدِيث الصَّحِيح فِي نفس الْأَمر. فَكل حَدِيث اجْتمعت فِيهِ هَذِه الْأَوْصَاف فَلَا خلاف بَين أهل الحَدِيث فِي صِحَّته، وَمَا اخْتلفُوا فِي صِحَّته من الْأَحَادِيث فقد يكون سَبَب اخْتِلَافهمْ انْتِفَاء وصف من هَذِه الْأَوْصَاف بَينهم خلاف فِي اشْتِرَاطه"(١). ما تقدم هو تعريف ابن الصلاح للصحيح كما ذكر في المقدمة(٢) دون تعيين، لكنه ذكر في (صيانة صحيح مسلم) أن هذا شرط مسلم كما سبق. وما ذكره ابن الصلاح يشمل شرط الشيخين معاً كما هو ظاهر في تعريف الصحيح.

**وقد نقل الحافظان العراقي والسيوطي قولَ الحافظ ابن طاهر في شرط البخاري ومسلم، فقالا:** "قال ابن طاهر: شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى الصحابي المشهور"(٣). وقد تعقب العراقيُ ابنَ طاهر، فقال: "وليس ما قاله بجيد؛ لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما"(٤). فقد اعترض العراقي على مقولة ابن طاهر، وعلّل ذلك بتضعيف النسائي لرجال أخرج لهما الشيخان في صحيحيهما.

---

(١) صيانة صحيح مسلم، ص ٧٢/الفصل الثاني.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ، ص ١١– ١٣.

(٣) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) (١٢٦/١)، تدريب الراوي (١٣٤/١) النوع الأول، شروط الأئمة الستة، ص ١٧، ١٨.

(٤) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) (١٢٦/١)، وينظر: تدريب الراوي (١٣٤/١).

وأجيب على اعتراض الحافظ العراقي بأن الشيخين أخرجا عمن أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، فلا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين(١).

ومعنى ذلك أن الشيخين قد أخرجا عمن أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما للصحيحين، وأن الضعف الذي قد يطرأ على الراوي بعد أخذ البخاري أو مسلم عنه، لا يضر حينئذ ما داما قد أخذا عنه في حال القوة، ومثال ذلك: أحمد بن عبد الرحمن بن وَهْب ابن أخي عبد الله بن وَهْب، فَذكر الْحَاكِم أَبُو عبد الله أَنه اخْتَلَط بعد الْخمسين وَمِائَتَيْنِ بعد خُرُوج مُسلم من مصر، فَهُوَ فِي ذَلِك كسعيد بن أبي عرُوبَة، وَعبد الرَّزَّاق وَغَيرهمَا مِمَّن اخْتَلَط آخرا، وَلم يمْنَع ذَلِك من الِاحْتِجَاج فِي الصَّحِيحَيْنِ بِمَا أَخذ عَنْهُم قبل ذَلِك(٢).

ولما سأل إِبْرَاهِيم بن أبي طَالب مسلماً عن كثرة الرِّوَايَة فِي كتابه الصَّحِيح عَن أَحْمد بن عبد الرَّحْمَن الْوَهْبِي وحاله قد ظهر، فَقَالَ: "إِنَّمَا نقموا عَلَيْهِ بعد خروجي من مصر، وَالله أعلم"(٣).

**وقد أجاب شيخ الإسلام (الحافظ ابن حجر) على تضعيف النسائي لبعض رجال الصحيحين فقال:** "تضعيف النسائي إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدم فلا، قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه"(٤).

---

(١) تدريب الراوي (١٣٤/١) النوع الأول.

(٢) صيانة صحيح مسلم ، لابن الصلاح، ص ٩٦، ٩٧، شرح النووي على مسلم (٢٥/١).

(٣) صيانة صحيح مسلم ، لابن الصلاح، ص ٩٨، بتصرف.

(٤) تدريب الراوي (١٣٤/١) النوع الأول، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٧٠٠/٢).

**وقوله:** "فالجواب ذلك" أي ما ذكر السيوطي من أنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، فلا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين.

وقوله: "وإن نقله عن متقدم فلا" أي فلا ينهض الجواب الذي ذكره في حال اجتهاد النسائي أو نقله عن معاصر في هذه الحالة وهي نقله التضعيف عن إمام متقدم. ثم ذكر ما يمكن الجواب به في هذه الحالة –وهي النقل عن متقدم– وهو أن الأصل الذي بنيا عليه صحيحهما أن يخرجا عن الثقة، وقد يخرجان عن هذا الأصل في بعض المواضع لمرجح يقوم مقام هذا الأصل كما جاء في الجواب عما قيل من رواية مسلم عن الضعفاء، والله أعلم.

**وقد جاء عن الإمامين: البخاري ومسلم ما يدل على تسمية كتابَيهما بالصحيح، وأنهما أخرجا الصحيح المجرد فقط في أصول الكتابين، قال الحافظ ابن حجر:** "تقرر أَن البخاري الْتزم فِيهِ الصِّحَّة وَأَنه لَا يُورد فِيهِ إِلَّا حَدِيثا صَحِيحا، هَذَا أصل مَوْضُوعه، وَهُوَ مُسْتَفَاد من تَسْمِيَته إِيَّاه (الْجَامِع الصَّحِيح الْمسند من حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) وسننه وأيامه) وَمِمَّا نَقَلْنَاهُ عَنهُ من رِوَايَة الْأَئِمَّة عَنهُ صَرِيحًا"([1]).

وقد سمّى الإمام البخاري كتابه بالصحيح في سياق حكايته للرؤيا التي رأى فيها النَّبِي (ﷺ) وكأنه وَاقِف بَين يَدَيْهِ وَبِيَدِه مروحة يذب بهَا عَنهُ، فَسَأَل بعض المعبرين فَقَالَ له أَنْت تذب عَنهُ الْكَذِب، فَهُوَ الَّذِي حَملَنِي على إِخْرَاج الْجَامِع الصَّحِيح، وقَالَ البُخَارِيّ مَا كتبت فِي كتاب الصَّحِيح حَدِيثا ألا اغْتَسَلت قبل ذَلِك وَصليت رَكْعَتَيْنِ ... وروى الْإِسْمَاعِيلِيّ عَنهُ قَالَ: لم أخرج فِي هَذَا الْكتاب الا صَحِيحا وَمَا تركت من الصَّحِيح أَكثر. قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيّ: لِأَنَّهُ لَو أخرج كل صَحِيح عِنْده لجمع فِي الْبَاب الْوَاحِد حَدِيث جمَاعَة من الصَّحَابَة، وَلذكر طَرِيق

(١) مقدمة فتح الباري (٨/١) بتصرف.

كل وَاحِد مِنْهُم إِذا صحت، فَيصير كتابا كَبِيرا جدا. وَقَالَ إِبْرَاهِيم بن معقل النَّسَفِيّ: سَمِعت البُخَارِيّ يَقُول: مَا أدخلت فِي كتابي الْجَامِع الا مَا صَحَّ، وَتركت من الصَّحِيح حَتَّى لَا يطول(١).

• وجاء عن الإمام مسلم أنه قال: "لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٍ وَضَعْتُهُ هَا هُنَا إِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ"(٢). وجاء عن الإمام مسلم أيضاً أنه **سمّى صحيحه المسند الصحيح**، قَالَ الحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدٍ المَاسَرْجِسِي: سَمِعْتُ أَبِي يَقُوْلُ: سَمِعْتُ مسلماً يَقُوْلُ: "صنَّفْتُ هَذَا (المُسْنَد الصَّحِيْح) مِنْ ثَلاَث مائَة أَلْف حَدِيْث مَسْمُوْعَة"(٣).

## ثانيا: شرط الإمام النسائي في السنن

**شرط الإمام النسائي:** أَن يخرج عَن كل من لم يجمع على تَركه. وقد ذكر ذلك الحافظ ابن منده(٤) فقال: «سمعت مُحَمَّد بن سعد الْبَاوَرْدِيَّ(٥) بِمصْر يَقُول: كَانَ من مَذْهَب النَّسَائِيّ أَن يخرج عَن كل من لم يجمع على تَركه، وَكَانَ أَبُو دَاوُد السجسْتانِي كَذَلِك يَأْخُذ مأخذه وَيخرج الْإِسْنَاد الضَّعِيف لِأَنَّهُ أقوى عِنْده من رَأْي الرِّجَال»(٦). وقوله: "يأخذُ مأخذهُ" ظاهرٌ في أنَّ أبا داود يخرجُ من لم

---

(١) مقدمة فتح الباري (٧/١) الفصل الأول: فِي بَيَان السَّبَب الْبَاعِث لأبي عبد الله البُخَارِيّ على تصنيف جَامعه الصَّحِيح.

(٢) صحيح مسلم/كتاب الصلاة/باب التشهد في الصلاة (٣٠٤/١) ح (٤٠٤/٦٣).

(٣) تاريخ بغداد (١٠٢/١٣) ت ٧٠٨٩، شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/١)، سير أعلام النبلاء (٥٦٥/١٢) ترجمة مسلم، تذكرة الحفاظ (١١١/٣) (ت ٩٠٠).

(٤) أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت ٣٩٥هـ) صاحب كتاب شروط الأئمة، وكتاب الإيمان.

(٥) جاءت هذه الكلمة في المطبوع "البارودي" وصححتها من كتابَي: مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٧، والنكت، لابن حجر (٤٨٢/١). ولم أقف له على ترجمة.

(٦) فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار = شروط الأئمة، لابن منده، ص٧٣.

يجمعْ على تركهِ أيضاً"(١). وقال الحافظ السخاوي: "يعني في عدم التقيد بالثقة والتخريج لمن ضُعِّف في الجملة وإن اختلف صنيعهما"(٢).

**وقد حكى ابن الصلاح قول ابن مَنْدَه، وبين أن قوله:** "وكان أبو داود السجستاني إلى آخره" من كلام ابن مَنْدَه، وليس من كلام الْبَاوَرْدِيّ(٣). كما قد يظن.

وقد وصف الحافظ العراقي القول بأن مَذْهَب النَّسَائِيّ أَن يخرج عَن كل من لم يجمع على تَركه بأنه مذهب متسع، فقال في ألفيته:

(وَالنَّسَئِيْ)(٤) يُخْرِجُ مَنْ لَمْ يُجْمِعُوا ... عَلَيْهِ تَرْكاً، مَذْهَبٌ مُتَّسِعُ(٥). فهذه الزيادة وهي قوله: "مذهب متسع" من الناظم للألفية، وهو الحافظ العراقي(٦).

وهذا الوصف قد يفهم منه أن الإمام النسائي متساهل، وأنه يخرج لأكثر الضعفاء، وهذا يتنافى مع تشدده ومع واقع الكتاب، **ولذلك بيّن الحافظ ابن حجر أن الإجماع الوارد في كلام ابن منده إجماع خاص،** فقال: «وما حكاه ابن الصلاح عن الْبَاوَرْدِيّ أن النَّسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه، فإنما أراد بذلك إجماعا خاصا، ثم بين هذا الإجماع الخاص فقال: وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

---

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢٧٠/١) بتصرف.

(٢) فتح المغيث (١١٢/١)، وينظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١٥٩/١)، قواعد التحديث، ص ١١٧.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٧، النوع: الثاني.

(٤) قَصَدَ النَّسائي وإنما قال: (النسئي) ؛ لضرورة الوزن.

(٥) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) (١٦٧/١) البيت رقم ٧٩، فتح المغيث (١٠١/١).

(٦) ينظر: فتح المغيث (١١٢/١).

فمن **الأولى:** شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن **الثانية:** يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن **الثالثة:** يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن **الرابعة:** أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

**وقال النسائي:** "لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه".

فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلا فإنه لا يترك؛ لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد. وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه ... بل تجنب النَّسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين(١). فالقول بأن مذهب الإمام النسائي متسع- غير صحيح لمعارضته لمنهج الإمام النسائي في التشدد، ودلّل الحافظ ابن حجر على تشدده، فقال: فكم من رجل أخرج له أبو داود... إلخ.

وبيان الحافظ ابن حجر للإجماع الخاص بقوله: كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط...الخ جاء معناه في كلام الإمام الذهبي -وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال- حيث قال: "لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة"(٢).

**والإجماع الوارد في كلام الْبَاوَرْدِيّ كما حكاه ابن منده ليس المراد به إجماع المسلمين بل هو إجماع خاص، قال الإمام البقاعي (ت٨٨٥هـ):** «قالَ شيخُنَا(٣): "ومعَ ذلكَ فالظاهِرُ أنَّهُ يُريدُ إجماعاً خاصاً عنْ طائفةٍ مخصوصةٍ، لا

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٤٨٢/١، ٤٨٣) بتصرف.

(٢) فتح المغيث (٣٦٠/٤).

(٣) أي الحافظ ابن حجر.

إجماعَ جميعِ المسلمينَ"(١). فلا يفهم من الإجماع أن الإمام النسائي متساهل لدرجة أنه يخرج لمعظم الضعفاء. وإنما المفهوم إذا وثق إمام معتدل راوياً وجرحه إمام متشدد، فإن النسائي يخرج له؛ لأنه لم يجمع على تركه. فلم يقتصر الإمام النسائي في التخريج على المتفق على قبولهم.

**ولا شك أن القول بأن الإمام النسائي أخرج لكل من لم يجمع على تركه يكون مذهباً متسعاً إن حمل على ظاهره**؛ لأنه يقتضي أن الإمام النَّسائي أخرج لجلّ الضعفاء، وهذا الظاهر غير مراد لأمور منها:

١- كونه لا ينطبق على واقع سنن النَّسائي، حيث إن الإمام النَّسائي ترك إخراج حديث قوم ممن تكلم فيهم، حتى ولو كان ذلك يكلفه النزول في الإسناد. ولهذا قال الحافظ ابن حجر في توجيه كلامهم ليكون مطابقاً للواقع بأن المراد إجماع خاص.

٢- إن الإمام النَّسائي يعدّ من المتشددين في التوثيق، نص على ذلك غير واحد من أهل العلم(٢) فمن غير المعقول أن يكون في شرط النَّسائي – وهو ذلك المتشدد– ذلك المتسع المذكور.

---

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (٢٧١/١).

(٢) ومما يدل على تشدده: قال الحافظ ابن حجر في ترجمة (الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني): "وقرأت بخط الذهبي في (الميزان) والنسائي مع تعنته في الرجال قد احتج به، والجمهور على توهينه" [تهذيب التهذيب (١٤٧/٢) ت ٢٤٨]. ولفظ الذهبي في الميزان (والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقوّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب) [ميزان الاعتدال (٤٣٧/١) ت ١٦٢٧]. قال اللكنوي: "وَلم يقبل جرح النَّسَائِيّ فِي أبي حنيفَة، وَهُوَ مِمَّن لَهُ تعنت وتشدد فِي جرح الرِّجَال" [الرفع والتكميل، ص ١٢٢]. وَقَالَ ابْن حجر فِي (بذل الماعون فِي فضل الطَّاعُون): "يَكْفِي فِي تقويته أَي أبي بَلْجٍ يحيى الْكُوفِي تَوْثِيق النَّسَائِيّ وَابْن حَاتِم مَعَ تشددهما" [الرفع والتكميل، ص ٢٧٩].

٣- تبين من سَبْر رجال السنن الأربعة -من خلال التقريب- أن الإمام النَّسائي أقلهم رواية عن الضعيف(١).

**وقد رأى الحافظ سبط ابن العجمي أن شرط الإمام النَّسائي - الذي حكاه ابن منده عن الباوردي- يحمل على أنه مذهب له عام وليس خاصا بكتابه السنن، وقد حكى ذلك البقاعي فقال:** "وما نُقِلَ عنِ النَّسائيِّ، وعنْ أبي داودَ كذا فهمهُ شيخُنَا البرهانُ(٢) غيرَ مقيدٍ بكتابٍ، فكيفَ يحملهُ المصنفُ(٣) على ما هوَ ظاهرُ صنعهِ في النظمِ والشرحِ على أن المرادَ أن ذَلِكَ صُنعُ النَّسائيِّ في كتابِ "السننِ"؟، فإنَّهُ يمكنُ أنْ يكونَ هذا مذهبهُ، لكنهُ تجوَّزَ في "سننهِ"، وهو الواقعُ، فإنَّهُ إذا أخرجَ فيهِ عنْ ضعيفٍ يعتذرُ بأنْ يقولَ: إنما أخرجتُ حديثَ فلانٍ للتنبيهِ عليهِ، أو لئلا يسقطَ منَ التبيين، ونحو ذَلِكَ"(٤).

**كيف نفهم شرط الإمام النَّسائيّ -الذي ذكره الحافظ ابن منده- مع ما عرف عنه من التشدد في الرجال؟**

**والجواب:** الواقع أن هؤلاء الأئمة ينظرون إلى الأحاديث ورجالها بهدفين:

**الهدف الأول:** كانوا يتشدد في الحكم على الرجال، وعلى الأحاديث عندما يكون هدفهم وغايتهم تمييز الصحيح من غيره.

---

(١) ينظر: المدخل إلى سنن الإمام النسائي، د. محمد محمدي النُّوساني، ص ١٢١- ١٢٣.

(٢) هو الإمام الحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل، أبو الوفاء الحلبي، سبط ابن العجمي، ولد سنة ثَلَاث وَخمسين وَسَبْعمائة بحلب، وَمَات أَبوهُ وَهُوَ صَغِير جدا فكفلته أمه. من كتبه: "نهاية السول في رواية الستة الأصول، و"شرح سنن ابن ماجه" (ت ٨٤١ هـ). [ينظر: الضوء اللامع (١٣٨/١)، وشذرات الذهب (٣٤٦/٩، ٣٤٧)].

(٣) أي الحافظ العراقي.

(٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢٧٠/١، ٢٧١).

**الهدف الثاني:** النظر إلى ما يمكن أن يعمل به في نظر بعض الفقهاء، أو بعض المحدثين، وهذا ما كانوا يتساهلون فيه ويدونونه في كتبهم وسننهم. وقد كان أبو عبد الرحمن النَّسائيِّ كذلك(١).

**وحاصل ما ذكر من المقارنة بين شرط الشيخين وشرط الإمام النَّسائيِّ:** أن شرط الشيخين أشد وأعلى من شرط الإمام النسائي؛ لأنهما اشترطا الصحة في أصول الكتابين والإخراج عن الثقة، أما الإمام النَّسائيِّ فلم يشترط الصحة ولا التقيد بالثقة، وشرطه في المجتبى أقوى الشرط بعد الصحيحين، والله أعلم.

(١) منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، د. على عبد الباسط مزيد، ص٣٧١، ٣٧٢.

# المبحث الثالث
# هل إطلاق الإمام النَّسائيِّ والعلماء الصحة على السنن الصغرى يؤيد عبارة الإمام الزَّنْجانِيّ أم لا؟

**والجواب:** ١- جاء عن الإمام النَّسائيِّ نفسه التصريح بصحة أحاديث المجتبى (السنن الصغرى) كلها، قال محمد بن معاوية الأحمر(١) الراوي عن النَّسائيِّ ما معناه: قال النَّسائيِّ: "كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول" إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله»(٢).

وبناء على ذلك، فكل ما في السنن الصغرى "المجتبى" صحيح في رأي الإمام النَّسائيِّ.

**ولكن هل يسلم للإمام النَّسائيِّ هذا التصحيح؟**

**والجواب:** لا يسلم له ذلك؛ لأنه تكلم في السنن الصغرى على أحاديث، وذكر ما فيها من علل، وضعف جملة منها [ينظر: نماذج من الأحاديث التي ضعفها في السنن، المبحث: السادس] وأيضاً واقع كتابه لا يساعده على هذ الإطلاق إلا من باب التغليب، فتصحيح النَّسائيِّ للسنن الصغرى لا يؤيد عبارة الزَّنْجانِّي.

٢- و أطلق جماعة من العلماء الصحة على سنن النَّسائيِّ ، وهذا الإطلاق لم يسلّم لهم. قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): "أطلق الخطيب أبو بكر اسم الصحيح

---

(١) هو أبو بكر المعروف بابن الأحمر، محدث أندلسي، وهو أول من أدخل سنن النسائي إلى الأندلس، وحدث به، وانتشر عنه (ت٣٦٥هـ) [الأعلام، للزركلي (١٠٤/٧، ١٠٥)، جذوة المقتبس، ص ٨٨، ٨٩].

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٤٨٤/١)، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي – قسم ١ – ت الأندونوسي» (١١٦٨/٣)، مقدمة شرح السيوطي للمجتبى (٦/١).

على كتاب النَّسائيِّ "وذكر الحافظ أبو طاهر السّلَفي الكتب الخمسة، وقال: "اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب"(١).

**وقال الحافظ ابن حجر:** وقد أطلق اسم الصحة أيضًا على كتاب النَّسائيِّ أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي(٢)، وأبو الحسن الدار قطني(٣)، وابن مَنْده، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يَعْلى الخليلي(٤)، وغيرهم"(٥). ووصَفه بالصحة أيضا ابن السكن(٦).

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص٤٠، بتصرف.

(٢) قال في ترجمة: "جَعْفَر بْن سُلَيْمَان الضبعي بصري –عند حديث أخرجه– : "وهذا الْحَدِيث يعرف بجعفر بْن سُلَيْمَان وقد أدخله أَبُو عَبد الرَّحْمَنِ النسائي فِي صحاحه، ولم يدخله البخاري" [الكامل (٣٨٠/٢) ت ٣٤٣].

(٣) وتسمية الدار قطني لسنن النَّسائيِّ بأنها صحيحة جاء في سؤال البرقاني له عن حكاية ذكرها، وقال له: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ فقال: الوزير، كتبتها من كتابه، وقرأتها عليه، يعنى ابن حنزابه، فذكر من جلالته، وفضله، وقال لى: حدث عنه أبو عبد الرحمن النَّسائيِّ في الصحيح [سؤالات أبى بكر البرقاني للدار قطني، ص ٤٧، ٤٨]. وابن حِنزابه: بكسر الحاء المهملة، وسكون النون، وفتح الزاي، وبعد الألف موحدة، ثم هاء ساكنة، هو الإمام الحافظ الثقة، الوزير، جعفر بن الفضل، البغدادي، نزيل مصر، وحنزابه: هي أم أبيه الفضل بن جعفر، والحنزابه في اللغة: المرأة القصيرة الغليظة، كان من الحفّاظ الثقات، يملي في حال وزارته، ولا يختار على العلم وأهله شيئا (ت٣٩١ هـ) [ينظر: تذكرة الحفاظ (٣ /١٥١، ١٥٢) ت ٩٥٣، شذرات الذهب (٤ /٤٨٥، ٤٨٦)].

(٤) قال في ترجمة "عَبْد اللَّهِ بْن زَاذَانَ أَبي مُحَمَّدٍ، أن أحد أولاد أحفاده، وهو عبد الله بن عمر سمع بالدينور من أبي بكر ابن السني صَحِيحَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيَّ [الإرشاد (٧٦٨/٢)].

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٧٥/١)، وينظر: البحر الذي زخر – قسم ١ – ت الأندونوسي» (١١٧٢/٣).

(٦) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢٧٢/١).

**وهذه الإطلاقات السابقة ليست مُسَلّمة، فواقع الكتاب لا يشهد لهذه التسمية، فقد ضعف النَّسائيِّ بنفسه أحاديث في السنن، وقد تتبع العلماء كتاب السنن للنَّسائيِّ ودرسوه دراسة تامة، فوجدوا فيه الصحيح والحسن والضعيف.**

**قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في شروط الأئمة:** عند حديثه عن شرط أبي داود" أما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام: **الأول:** صحيح وهو الجنس المخرَّج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم، فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين(١).

**الثاني:** صحيح على شرطهم، وقد حكى أبو عبد الله بن منده: "أن شرطَهما إخراجُ أحاديث أقوام لم يُجمع على تركها" إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطعٍ ولا إرسالٍ، ويكون هذا القسم من الصحيح ... إلَاّ أن طريقه لا يكون كطريق ما أخرجاه في هذين الكتابين...

**القسم الثالث:** أحاديث أخرجوها من غير قطع منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة"(٢).

**فإن قيل عن القسم الثالث من الأحاديث التي أخرجها أبو داود ومن بعده من أصحاب السنن: لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟، فالجواب من ثلاثة أوجه:**

**الأول:** رواية قومٍ لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبه.

---

(١) وهذا يعني أن هذا القسم أكثر كتابه.

(٢) شروط الأئمة الستة، ص ١٩، ٢٠، بتصرف، وقد نقل السيوطي كلام ابن طاهر في: قوت المغتذي على جامع الترمذي (٢/١، ٣)، وزهر الرُّبى على المجتبى(شرحه للسنن الصغرى) (٣/١)، و البحر الذي زخر (١١٥٥/٣، ١١٥٦)، وذكره القاسمي أيضا في قواعد التحديث، ، ص ٢٤٧.

**الثاني:** أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة.

**الثالث:** أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهما هذا كفعل الفقهاء، والله أعلم(١). وأضاف السيوطي رابعاً فقال: "إذا لم يجدا له طريقًا غيره؛ لأنه عندهما أقوى من رأي الرجال"(٢).

وقد صرّح النَّسائيُّ بأنه يذكر الأحاديث الضعيفة لزيادة فيها على الأحاديث الصحيحة، قال عقب حديث: "سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ شَيْخٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَاهُ لِلزِّيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ»(٣).

وأجاب ابن الصلاح أيضاً على من أطلق على السنن الصحة ومنها سنن النَّسائيِّ من خلال واقع كتب السنن، فقال: "وهذا تساهل؛ لأنَّ فيها ما صرحوا بكونه ضعيفًا أو منكرًا أو نحو ذلك، من أوصاف الضعيف، وصرَّح أبو داود فيما قدّمنا روايته بانقسام ما في كتابه إلى صحيح وغيره(٤)"(٥).

**ووصف الحافظ العراقي إطلاق الصحة على السنن بالتساهل، فقال في ألفيته:**

---

(١) شروط الأئمة الستة، ص ٢٠، وينظر: البحر الذي زخر، للسيوطي (١١٥٦/٣).

(٢) البحر الذي زخر، للسيوطي (١١٥٦/٣).

(٣) السنن الصغرى/كتاب الاستعاذة/باب الاستعاذة من الْحَزَنِ (٢٥٨/٨) ح ٥٤٥٣.

(٤) قال ابن الصلاح رُوِّينَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "ذَكَرْتُ فِيهِ الصَّحِيحَ وَمَا يُشْبِهُهُ وَيُقَارِبُهُ "... وَقَالَ: " مَا كَانَ فِي كِتَابِي مِنْ حَدِيثٍ فِيهِ وَهَنٌ شَدِيدٌ فَقَدْ بَيَّنْتُهُ، وَمَا لَمْ أَذْكُرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ، وَبَعْضُهَا أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ" [مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٦] وهذا النقل صريح في أن السنن فيها الصحيح وغيره بتصريح أبي داود نفسه.

(٥) مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٠، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (١١٧١/٣).

"وَمَنْ عَلَيها أَطْلَقَ الصَّحِيْحَا ... فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلاً صَرِيْحَا" أي ومَنْ أطلقَ الصحيحَ على كتبِ السُّنن، فقد تساهَلَ، كأبي طاهرٍ السِّلَفيِّ ..."(١). فهذا الإطلاق تساهل ممن أطلقه، لذا أجيب على هذا الإطلاق بحمله على الأكثرية والأغلب أي ان غالب الأحاديث التي في السنن صحيحة وحسنة، والأحاديث الضعيفة فيها قليلة، قال البقاعي (ت٨٨٥هـ): «ويحملُ قولُ السلفيِّ، ومنْ والاهُ على الأكثريةِ»(٢). وقال الزركشي في (النكت): "ثُمَّ تَسْمِيَة هَذِه الْكتب صحاحا إِمَّا هُوَ بِاعْتِبَار الْأَغْلَب؛ لِأَن غالبها الصِّحَاح والحسان وَهِي مُلْحقَة بالصحاح، والضعيف مِنْهَا رُبمَا الْتحق بالْحسنِ بِإِطْلَاق الصِّحَّة عَلَيْهَا فِي بَاب التغليب"(٣).

**وقد ذكر السِّنْدي أن تسمية السنن صحاحا** باعتبار الأغلب رغم أن فيها الأحاديث الحسنة والضعيفة مبني على تسمية الحسن صحيحاً، و الضعيف نادر داً وملحق بالحسن إذا لم يوجد في الباب غيره(٤).

**وقال الشيخ أبو شهبة:** "وفي سنن النَّسائيِّ الصغرى: الصحيح والحسن والضعيف، ولكنه قليل، وأما ما ذهب إليه بعض العلماء من أن كل ما في السنن صحيح، فتساهل وقول غير دقيق، ولعلهم أرادوا أن معظمها صحيح"(٥).

**ويستفاد مما تقدم قلة الأحاديث الضعيفة في سنن النَّسائيِّ**، قال ابن حجر: "وفي الجملة كتاب النَّسائيِّ أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا

---

(١) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، ص ١٦٨.

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢٧٢/١).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح ، للزركشي (٣٧٩/١)، وينظر مقدمة شرح السنن، للسيوطي (٧/١).

(٤) ينظر: حاشية السندي على سنن النسائي (١٠/١).

(٥) في رحاب السنة الكتب الصحاح الستة، ص ١٦٦.

مجروحا"([1]). ولو جُرّدت السنن من الأحاديث الضعيفة لبقيت كلها صحيحة ولا تنزل عن درجة الصحيحين... وهو في الغالب لا يسكت عن الضعيف بل يبينه بما يستحق، وأظهر في هذا الجانب براعة فائقة وبصيرة نافذة([2]).

فإطلاق العلماء الصحة على السنن الصغرى لا يؤيد عبارة الزَّنْجانِيّ؛ لأن هذه العبارة فيها تساهل، وحملها العلماء إطلاق الصحة على أغلب الأحاديث؛ لأن السنن فيها أحاديث ضعيفة، والله أعلم.

**وهنا سؤال مهم يطرح نفسه في هذا السياق، هل يعكر على هذا الكلام وأن السنن فيها أحاديث ضعيفة القصة التي وردت في أن النَّسائيِّ انتقى السنن الصغرى من الكبرى وأنها صحيحة كلها؟**

فهناك قصة تفيد بأن النَّسائيِّ لما صنف السنن الكبرى أهداها إلى أمير الرملة بفلسطين، فقال له: أكل ما في هذا صحيح؟ قال: لا. قال: فجرّد الصحيح منه، فصنف له المجتبى([3]). فالقصة تفيد بأن أحاديث السنن الصغرى(المجتبى) صحيحة، قال ابن الأثير بعد ذكر القصة السابقة: "ترك كل حديث أورده في «السنن» مما تُكُلِّم في إسناده بالتعليل"([4]).

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر (٤٨٤/١)، وينظر البحر الذي زخر (١١٦٠/٣).

(٢) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٣٠/١، ٣٤) بتصرف.

(٣) ينظر: جامع الأصول، لابن الأثير (١٩٧/١)، سير أعلام النبلاء (١٣١/١٤)، مقدمة شرح السيوطي للمجتبى (٦/١)، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (١١٦٨/٣، ١١٦٩)، حاشية السندي على سنن النسائي (١٠/١)، الحديث والمحدثون، ص ٤٠٩، ٤١٠، قواعد التحديث، للقاسمي، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

(٤) جامع الأصول (١٩٧/١).

**والحافظ العراقي يرى صحة القصة التي أهدى فيها النَّسائيُّ السنن إلى أمير الرملة، قال السيوطي:** «وَرَأَيْتُ بِخَطِّ الْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ الْعِرَاقِيِّ، أَنَّ النَّسَائِيَّ لَمَّا صَنَّفَ الْكُبْرَى أَهْدَاهَا لِأَمِيرِ الرَّمْلَةِ، فَقَالَ لَهُ: كُلُّ مَا فِيهَا صَحِيحٌ؟، فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: مَيِّزْ لِيَ الصَّحِيحَ مِنْ غَيْرِهِ، فَصَنَّفَ لَهُ الصُّغْرَى»(١). وهذه القصة معروفة وذكرها أكثر العلماء في كتبهم دون اعتراض عليها أو إنكار لها.

**لكن الذهبي قد أنكر هذه القصة معتمداً على أن المجتبى من تأليف ابن السُّنِّي لا النَّسائيِّ**، فقال: "هذا لم يصح، بل المجتنى اختيار ابن السُّنِّي(٢)، وقد ذكر ذلك في مواضع من كتبه.

١- **قال في (السير):** «وَالَّذِي وَقَعَ لَنَا مِنْ (سُنَنِهِ) هُوَ الكِتَابُ (المُجْتَنَى) مِنْهُ، انتِخَابِ أَبِي بَكْرٍ بنِ السُّنِّيّ(٣).

٢- **وقال في (التذكرة) في ترجمة ابن السُّنِّيّ:** "صاحب كتاب (عمل اليوم والليلة)، وراوي سنن النَّسَائي...، اختصر السنن وسماه "المجتبى"(٤). ولم يذكر في ترجمة النَّسَائي أنه اختصر السنن، أو أنها من عمله.

٣- **وقال في (التاريخ) في ترجمة ابن السُّنِّي:** "واختصر "سُنَنَ النَّسَائي"(٥).

**وقد تبع الذهبي على ذلك ابن ناصر الدّين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، حيث قال في ترجمة ابن السُّنِّي:** "اختصر سنن النَّسَائي وسمّاه «المجتبى»"(٦). وقال

---

(١) تدريب الراوي (١٠٩/١)، مقدمة شرح السيوطي للسنن الصغرى (المجتبى) (٦/١).
(٢) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر – قسم ١ – ت الأندونوسي» (١١٦٩/٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٣٣/١٤).
(٤) تذكرة الحفاظ (١٠١/٣) ترجمة ابن السني، ت ٨٩٢.
(٥) تاريخ الإسلام (٢٢٤/٨) ت ٩٨.
(٦) شذرات الذهب، لابن العماد (٣٣٩/٤).

بذلك أيضا تاج الدين السبكي (٧٧١هـ) حيث قال في ترجمة ابن السُّنِّي: "وَاخْتصرَ سنَن النَّسَائي"(١).

**ودعوى الذهبي أن المجتبى من تأليف ابن السُّنِّي غير صحيحة لأمور، منها:**

١- لم يقدم لنا الذهبي دليلًا على قوله هذا.

٢- **ما نقله ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) بسنده أن أبا علي الغساني قال:** "كتاب "الإيمان" و"الصلح" ليسا من المصنف، إنما هما من كتاب المجتبَى له "بالباء" في السنن المسندة لأبي عبد الرحمن النَّسَائي اختصره من كتابه الكبير المصنَّف"(٢). ثم ذكر قصة النَّسَائِيّ مع أمير الرملة.

٣- **النسخ الخطية العديدة للمجتبى التي عليها سماعات تدل على أنها من تأليف النَّسَائي نفسه. قال محقق سنن النَّسَائي "المجتبَى" في مقدمة سنن النَّسَائي بتحقيقه:** كما أني وجدت مجلدين من المجتبى قديمين جدًّا كتبت عليهما سماعات بين سنة "٦٣٠هـ" و "٥٦١هـ" فيها نص ظاهر أنها من تأليف النَّسَائي، وقد جاء في صدر أحدهما: الجزء الحادي والعشرون من السنن المأثور عن رسول الله (ﷺ) تأليف أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن بحر النَّسَائي، رواية: أبي بكر أحمد بن إسحاق بن السُّنِّي عنه. رواية القاضي أبي نصر أحمد بن الحسن بن الكسار عنه ... وفيها نص ظاهر على أنها من تأليف النَّسَائي، وابن السُّنِّي مجرد راوية لها، وإن كان أحد المجلدين قد أكلت أكثره الأَرَضَة، فالآخر ما يزال أكثره صالحًا واضحًا بخط مشرقي جيد يحمل رقم "٥٦٣٧" بالخزانة الملكية بالرباط(٣).

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٣/٣٩) ت ٨٧.

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص ١٥٥، تحقيق: بشار عواد معروف.

(٣) مقدمة محقق سنن النسائي ٦م، مكتب تحقيق التراث الإسلامي، طبعة دار المعرفة، بيروت].

٤- **نص ابن السُّنِّي نفسه في أنه سمع المجتبى من النَّسَائي وتلقاه عنه، وذلك في:** كتاب الإيمان/ذكر أفضل الأعمال(٨/٩٣) ح٤٩٨٥، وقال في هذا الموضع: "حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، مِنْ لَفْظِهِ"، وكتاب الصيد والذبائح/ الأمر بالتسمية عند الصيد (٢/١٧٩) ح ٤٢٦٣، وقال في هذا الموضع: أخبرنا الإمام أبو عبد الرحمن النَّسَائي بمصر قراءة عليه وأنا أسمع، وكتاب الزينة/ ذكر الفطرة (٨/١٨١) ح ٥٢٥٢، وكتاب الأشربة/ باب تحريم الخمر (٨/٢٨٦) ح ٥٥٤٠.

٥- جاء في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١/٤١٥) رقم ١٦٢٠، قال ابن الكسَّار القاضي أبو نصر أحمد بن الحسين الدينوريّ، راوي المجتبى عن ابن السُّنِّيِّ، عن النَّسائيِّ (ت ٤٣٣ هـ). فهذا اعتراف من إمام متقدم على الذهبي بكثير.

٦- **تصريح ابن كثير- وهو رفيق الذهبي في الطلب- بأنّ النَّسَائي انتخب المجتبى من السنن الكبرى، قال:** "وَقَدْ جَمَعَ السُّنَنَ الْكَبِيرَ وَانْتَخَبَ مِنْهُ مَا هُوَ أَقَلُّ حَجْمًا مِنْهُ بِمَرَّاتٍ، وَقَدْ وَقَعَ لِي سَمَاعُ كُلٍّ مِنْهُمَا"(١).

٧- تصريح ابن الأثير، والعراقي، والسيوطي بأن السنن الصغرى من تصنيف النسائي كما سبق. وكذلك تصريح الزيلعي -وهو من معاصري الذهبي- في كتابيه: نصب الراية(٢)، و تخريج أحاديث الكشاف(٣) بأن السنن الصغرى للنَّسَائِي.

---

(١) البداية والنهاية (١٤/٧٩٣) ترجمة النسائي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي

(٢) حيث قال عن حديث: " إِنَّ أَصْحَابَ الْأَطْرَافِ عَزَوْهُ لِلنِّسَائِيِّ فِي الصَّوْمِ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الصُّغْرَى، فَلْيُنْظَرْ الْكُبْرَى" نصب الراية (١/٢٤٨).

(٣) (١/١٧٠) قال: " فَحَدِيث حُذَيْفَة رَوَاهُ النَّسَائِيّ فِي سننه الصُّغْرَى".

فالمعروف والمشهور عند جمهور العلماء والمحدثين أن المجتبَى (السنن الصغرى) من تأليف الإمام النَّسَائِي نفسه، اختصره وانتقاه من السنن الكبرى بناء على طلب أمير الرملة منه، وابن السُّنِّي مجرّد راو له وليس من تأليفه، وهذا هو الصحيح للأدلة السابقة، وتحمل القصة على أن أغلب أحاديث السنن صحية، وأن الأحاديث الضعيفة فيها قليلة كما يشهد لذلك واقع الكتاب، والله أعلم.

# المبحث الرابع
# الصحيحان مقدمان على سنن الإمام النَّسَائِي بإجماع الأمة

لو كانت عبارة الزنجاني صحيحة وواقعية، لأدرجت سنن النَّسَائي في عداد ما ألف في الصحيح المجرد كالصحيحين، ولتلقتها الأمة بالقبول، لكن هذا الأمر لم يكن إلا للصحيحين، فتلقي الأمة لهما بالقبول وإجماعها على أنهما أصح الكتب بعد كتاب الله (ﷻ) يدل على أن عبارة الزَّنْجانِي مبالغ فيها، وأن شرط الشيخين أقوى.

فقد اتفق العلماء (رحمهم الله) على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث(١).

**قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرِو بْنُ الصَّلَاحِ** (رحمه الله): "جميع ما حكم مسلم (رحمه الله) بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الاجماع"(٢).

وقد ذكر ابن كثير أن ابن الصلاح حكى أن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول، سوى أحرف يسيرة، انتقدها بعض الحفاظ، كالدار قطني وغيره، ثم استنبط (ابن الصلاح) من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث؛ لأن الأمة معصومة عن الخطأ، فما ظنت صحته ووجب عليها العمل به، لا بد وأن يكون

---

(١) شرح النووي على مسلم (١٤/١) المقدمة.

(٢) صيانة صحيح مسلم، ص ٨٥، شرح النووي على مسلم (١٩/١) المقدمة.

صحيحاً في نفس الأمر([1]). وقد صرح ابن كثير بموافقته لابن الصلاح، فقال: "وأنا مع ابن الصلاح فيما عوّل عليه وأرشد إليه، والله أعلم"([2]). و وافقه السيوطي أيضاً فقال: "وهو الذي أختاره ولا أعتقد سواه"([3]).

**وقال البُلقيني سراج الدين (ت ٨٠٥هـ):** «وفي (صفوة التصوف، لابن طاهر المقدسي)، وذَكَر الصحيحين: أجمع المسلمون على ما أخرج فيهما أو ما كان على شرطهما»([4]).

وقول الذهبي بأن النَّسَائِيّ أَحْذَقُ بِالحَدِيْثِ وَعِلَلِهِ وَرِجَالِهِ مِنْ مُسْلِمٍ، وَمِنْ أَبِي دَاوُدَ، وَمِنْ أَبِي عِيْسَى، وَهُوَ جَارٍ فِي مِضْمَارِ البُخَارِيِّ، وَأَبِي زُرْعَةَ»([5]). فإن هذا التقديم للنسائي على مسلم منحصر في باب الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وبيان علل الأحاديث، أما من حيث الشرط فشرط مسلم أقوى، والله أعلم.

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص ٣٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تدريب الراوي (١/١٤٥).

(٤) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ص١٧٢.

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤/١٣٣).

# المبحث الخامس
# هل يُسلَّم للنسائي تضعيفه لجماعة من رجال الصحيحين؟

إن تضعيف النسائي لجماعة من رجال الصحيحين جعل بعض الأئمة يظنون أن شرط النسائي أشد من شرط الشيخين، فقد دلّل الذهبي على صدق عبارة سعد بن علي الزَّنْجانِيّ بأن النَّسائي ليّن جماعة من رجال الصحيحين، فهل يُسلّم للنسائي تضعيفه؟

**وللجواب على ذلك** سأقوم بدراسة رجال صحيح البخاري الذين ضعفهم النسائي ومنهم رجال في صحيح مسلم، اشترك مسلم مع البخاري في الإخراج لهم، وذلك لمعرفة الجواب على هذا السؤال، وقد قمت بحصرهم من خلال الرجوع إلى كتاب (هدْي الساري) للحافظ ابن حجر، حيث عقد فصلا كاملاً وهو الفصل التاسع، تناول فيه أسماء من طُعن فيه من رجال البخاري، وأجاب على الطعن، فاستفدت منه في دراسة هؤلاء الرجال، وتناولتهم على سبيل الاستقراء، وبينت كيف أخرج لهم البخاري، وقد رتبتهم على حروف الهجاء كما رتبهم، وهذه أسماؤهم:

١- **أحمد بن صالح المصري**، أبو جعفر الحافظ، المعروف بابن الطبري، كَانَ أبوه من أهل طبرستان من الجند **[خ د تم]:** قال النسائي: "لَيْسَ بِثِقَة"(١). وقَال عبد الكريم بْن أَحْمَد بْن شعيب النَّسَائي عَن أَبِيهِ: "ليس بثقة ولا مأمون"(٢).

**والنسائي معارض في قوله هذا ولا يُسلّم له**، فبمراجعة كتب الرجال تبين أن الأئمة اتفقوا على توثيق أحمد بن صالح المصري، ولم يرد تضعيفه إلا من

(١) الضعفاء والمتروكون، ص ٢٢، ت ٦٩.
(٢) تهذيب الكمال (٣٤٦/١).

قِبَل النسائي. قال الخطيب: "احتج سائر الأئمة بحديث أَحْمَد بْن صالح، سوى أَبِي عَبْد الرَّحْمَن النسائي، فإنه ترك الرواية عَنْهُ، وكَانَ يطلق لسانه فيه"(١).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر رأي النسائي في أحمد بن صالح، وذكر استناده في رأيه وحكم عليه بالوهم، فقال: "فاستند النَّسَائِيّ فِي تَضْعِيفه إِلَى مَا حَكَاهُ عَن يحيى ابن معِين، وَهُوَ وهم مِنْهُ، حمله على اعْتِقَاده، سوء رَأْيه فِي أَحْمد بن صَالح. فَنَذْكُر أَولا السَّبَب الْحَامِل لَهُ على سوء رأيه فِيهِ، ثمَّ نذْكر وَجه وهمه فِي نَقله ذَلِك عَن يحيى بن معِين(٢).

## أولا السَّبَب الحامِل للنسائي على سوء رأيه فِي أحمد بن صالح المصري

**ذكره أَبُو جَعْفَر الْعقيلِيّ (ت ٣٢٢هـ) فقال:** "كَانَ أَحْمد بن صَالح لَا يحدث أحداً حَتَّى يسْأَل عَنه، فَلَمَّا أَن قدم النَّسَائِيّ مصر، جَاءَ إِلَيْهِ وَقد صحب قوماً من أهل الحَدِيث لَا يرضاهم أَحْمد، فَأبى أَن يحدثه، فَذهب النَّسَائِيّ فَجمع الْأَحَادِيث الَّتِي وهم فِيهَا أَحْمد، وَشرع يشنّع عَلَيْهِ، وَمَا ضره ذَلِك شَيْئا، وَأحمد بن صَالح إِمَام ثِقَة"(٣).

**وقال ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ):** "كان النسائي هذا سيء الرأي فيه... وأما سوء رأي النسائي فسمعت محمد بن هارون بن حسان البرقي يقول: هذا الخراساني يعني النسائي يتكلم في أحمد بن صالح، وحضرت مجلس أحمد بن صالح وطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلم فيه"(٤). فقد ساء رأي النسائي في أحمد بن صالح بسبب طرد أحمد بن صالح له من مجلسه ورفضه أن يحدثه.

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب (٣١٩/٥) ت ٢١٥٦.

(٢) مقدمة فتح الباري، ص٣٨٦، الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه...،

(٣) السابق. ولم أقف عليه في الضعفاء.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢٩٦/١، ٣٠٠) ت ٢١/ من اسمه أحمد.

## ثانيا: بيان وهم النسائي في نقله عن يحيى بن معين

مَا رَوَاهُ النَّسَائِيّ عَن يحيى بن معِين فِي حق أَحْمد بن صَالح، فَهُوَ وهم، وَذَلِكَ أَن أَحْمد بن صَالح الَّذِي تكلم فِيهِ ابن معِين، هُوَ رجل آخر غير ابن الطَّبَرِيّ، وَكَانَ يُقَال لَهُ الأشمومي، وَكَانَ مَشْهُوراً بِوَضْع الحَدِيث. وَأما ابن الطَّبَرِيّ فَكَانَ يُقَارب ابن معِين فِي الضَّبْط والإتقان(١).

وقد تناولت هذا بالتفصيل في بحثي: **(إزالة الالتباس عن رجال صحيح البخاري الذين ضعفوا لاتفاقهم في الأسماء وأسماء الآباء مع الضعفاء)**(٢)، وذكرت وسائل التمييز بين أحمد بن صالح المصري الثقة وهو ابن الطبري الذي أخرج له البخاري في صحيحه، وبين أحمد بن صالح المصري المشهور بوضع الحديث، وهو الأشمومي، ولم يخرج له البخاري، وبينت ما يترتب على عدم التمييز بينهما من أن الكلام الذي قيل في أحمد بن صالح الأشمومي ظن البعض أنه في أحمد بن صالح (ابن الطبري)، وضعفوه بسبب ذلك، ومن ذلك سوء رأي النسائي في أحمد بن صالح المصري؛ لظنه أن الذي تكلم فيه ابن معين هو ابن الطبري، وليس كذلك.

**ولم يوافق المحققون على تضعيف النسائي لأحمد بن صالح**؛ لأنه متحامل عليه، قال الحافظ ابن حجر: "وقد انفرد النَّسَائِيّ بِتَضْعِيف أَحْمد بن صَالح بِمَا لَا يقبل. حَتَّى قَالَ الخليلي(٣): "اتّفق الْحفاظ على أَن كَلَامه فِيهِ تحامل" وَهُوَ كَمَا قَالَه"(٤). وقال الذهبي في (الميزان) عن كلام النسائي في أحمد بن صالح : "إنه آذى نفسه بكلامه فيه"(٥). والناس كلهم متفقون على إمامته وثقته(٦).

---

(١) مقدمة فتح الباري، ص ٣٨٦، وينظر: الثقات، لابن حبان (٢٥/٨، ٢٦).

(٢) ص ٩٠- ٩٩، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق- جامعة الأزهر، المجلد ٣٤، العدد ١، مارس ٢٠٢٢م

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٤٢٤/١).

(٤) مقدمة فتح الباري، ص ٣٨٦، الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه....

(٥) ميزان الاعتدال (١٠٣/١) ت ٤٠٦.

(٦) فتح المغيث (٣٦١/٤).

٢- **إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبِيعي** [خ م د ت س]: قال النسائي: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"(١). وقال ابن معين: "لَيْسَ بِشَيْء"(٢). وضعفه أبو داود(٣). قال أبو حاتم: "يكتب حديثه وهو حسن الحديث"(٤). وقال الذهبي: "قليل الحديث لا بأس به، وله في الصحيحين أحاديث، ووثقه الدار قطني"(٥). وقال ابن حجر: "صدوق يهم من السابعة"(٦). وقد ذكر ابن حجر أن الْجوزجَاني قال فيه: "ضَعِيف" ثم تعقبه فقال: "**وَهُوَ إِطْلَاق مَرْدُود...احْتج بِهِ الشَّيْخَانِ فِي أَحَادِيث يسيرَة**"(٧). فالجرح فيه مبهم والتضعيف المطلق مردود. **أخرج له البخاري متابعة واحتجاجا في مواضع يسيرة،** ومن المواضع التي أخرجها متابعة: موضعين في الوضوء(٨)، وموضعاً في التفسير(٩). ومن المواضع التي أخرجها احتجاجاً: موضعاً في المناقب(١٠). ==

(١) الضعفاء والمتروكون، ص ١٣، ت ١٦.

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣١٣/٣) ت١٤٨٩.

(٣) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ٧٢، ت ١١.

(٤) الجرح والتعديل (١٤٨/٢) ت ٤٨٧.

(٥) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ٧٢.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٩٥، ت ٢٧٤.

(٧) مقدمة فتح الباري (٣٨٨/١).

(٨) كتاب الوضوء/باب لا يستنجي بروث (٤٣/١) ح ١٥٦، و بَابُ إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ المُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ (٥٧/١) ح ٢٤٠.

(٩) صحيح البخاري/كتاب التفسير/بَابُ ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...**﴾] (٢٥/٦) ح ٤٥٠٨.

(١٠) كتاب المناقب/باب صفة رسول الله (ﷺ) (١٨٨/٤) ح ٣٥٤٩.

==وموضعاً في المغازي(١). وأما مسلم فأخرج له في المتابعات ثلاثة أحاديث فقط(٢).

**أما قول ابن معين فيه: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"** فقد فسره ابن القطان، فقال: "مَعْنَاهُ أَنه قَلِيل الرِّوَايَة"(٣). وقد ذكر الْحَافِظ ابْن حجر فِي تَرْجَمَة عبد العزيز بن الْمُخْتَار الْبَصْرِيّ كلام ابن القطان السابق وأن المراد بقول ابن معين: أن أحاديثه قليلة جداً(٤). وذكر اللكنوي أنه لا ينبغي أن نغتر بقول ابن معين في الراوي "ليس بشيء" وَلَا نظن أن ذَلِك الرَّاوِي مَجْرُوح بِجرح قوي مستدلاً بما نقله ابن حجر عن ابن القطان(٥).

٣- **أُبَي بن العباس** وهو ابن سهل بن سعد الأنصاري الساعدي[خ ت ق]: قال عنه النسائي: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"(٦). وضعفه الدار قطني(٧). وقال ابن حجر: "وأبي هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، والنسائي"(٨). وقال في التقريب: "فيه ضعف، ما له في البخاري غير حديث واحد(٩)".

---

(١) كتاب المغازي/باب قتل أبي جهل (٧٥/٥) ح ٣٩٧٠.

(٢) ومواضعها: ١- كتاب الحج/باب الطيب للمحرم (٨٤٨/٢) ح (١١٩٠/٤٤)، ٢- كتاب الفضائل/باب في صفة النبي (ﷺ) (١٨١٩/٤) ح (٢٣٣٣٧/٩٣)، ٣- كتاب فضائل الصحابة/باب من فضائل عبد الله بن مسعود، وأمه (رضي الله عنهما) (١٩١١/٤) ح (١١٠).

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣٧٧/٥).

(٤) مقدمة فتح الباري (٤٢١/١).

(٥) ينظر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص ٢١٢.

(٦) الضعفاء والمتروكون، ص١٥، ت ٢٣.

(٧) قال عقب ذكره للحديث الذي أخرجه له البخاري:" وأبي هذا ضعيف" [الإلزامات والتتبع، ص ٢٠٣، ت ٧٣].

(٨) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٤١٨/١).

(٩) الحديث: أخرجه البخاري من طريق أبي بن العباس بن سهل عن أبيه عن جده قال: "كان للنبي (ﷺ) في حائطنا فرس يقال له اللُّحَيْفُ " قال أبو عبد الله: وقال بعضهم: =

حديث واحد(١).

**والحديث الواحد الذي أخرجه له البخاري، قال عنه الحافظ ابن حجر في (النكت):** "ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس؛ أخرجه ابن ماجه من طريقه، وعبد المهيمن أيضا فيه ضعف، فاعتضد. وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته"(٢). والحديث الذي فيه متابعة عبد المهيمن لأُبي، ليس في ابن ماجه كما ذكر الحافظ في (النكت)، وإنما هو عند ابن منده كما قال الحافظ نفسه في الفتح (٥٩/٦).

**فتصحيح البخاري لحديث أُبَي بناء على كلام ابن حجر السابق إنما كان لأمرين:** ١- متابعة أخيه عبد المهيمن له. ٢- كون الحديث ليس في مجال الأحكام (الحلال والحرام). ورواة هذا الحديث وهم: أُبَي، وأخوه، وأبوهما، وجدهما أعرف بما يوجد في حائطهم.

**٤- إِسْحَاق بن مُحَمَّد الْفَرَوِي [خ ت ق]:** قال عنه النسائي: "لَيْسَ بِثِقَة"(٣).

لكن قول النسائي معارض، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: كان صدوقا ولكنه ذهب بصره، فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة"(٤). وذكره الدار قطني في كتاب (ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات

---

="اللُّخَيْفُ" [صحيح البخاري/كتاب الجهاد/باب اسم الفرس والحمار (٢٩/٤) ح ٢٨٥٥]. ومعنى اللُّحَيْفُ: طويل الذنب.

(١) تقريب التهذيب، ص ٩٦، ت ٢٨١.

(٢) النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٤١٨/١)، وينظر: هدي الساري (٣٨٩/١).: حيث نص على موضوع الحديث، وذكر أن عبد المهيمن تابع أبياً

(٣) الضعفاء والمتروكون، ص ١٨، ت ٤٩.

(٤) الجرح والتعديل (٢٣٣/٢) ت ٨٢٠.

عند البخاري ومسلم)(١). قال الحاكم عقب الحديث رقم (٣٩٤١): "قَدِ احْتَجَّ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ بِإِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيِّ ... فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ"(٢). وقال الذهبي في الميزان: "وهو صدوق في الجملة"(٣). وقال في السير: "القول فيه ما قاله أبو حاتم"(٤). وقال ابن حجر في هدي الساري: "وَالْمُعْتَمد فِيهِ مَا قَالَه أَبُو حَاتِم"(٥). ولذا قال في التقريب: "صدوق، كف فساء حفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين"(٦).

**قال الحافظ ابن حجر:** "روى عَنهُ البُخَارِيّ فِي كتاب الْجِهَاد حَدِيثا(٧) وَفِي فرض الْخمس آخر(٨) كِلَاهُمَا عَن مَالك، وَأخرج لَهُ فِي الصُّلْح(٩) حَدِيثا آخر مَقْرُونا بالأويسي(١٠). وقال معللاً لتخريج البخاري له في صحيحه: "وَكَأَنَّهَا مِمَّا أَخذه عَنهُ من كِتَابه قبل ذهَاب بَصَره، وروى لَهُ التِّرْمِذِيّ، وابن ماجه"(١١).

---

(١) (٥٩/١) ت ٤١.

(٢) المستدرك/كتاب التفسير/باب تفسير سورة والليل إذا يغشى (٥٧٢/٢).

(٣) ميزان الاعتدال (١٩٩/١) ت ٧٨٥.

(٤) سير أعلام النبلاء (٦٥٠/١٠).

(٥) (٣٨٩/١)

(٦) التقريب، ص١٠٢، ت ٣٨١.

(٧) باب قتال اليهود (٤٢/٤) ح ٢٩٢٥، ولفظه: ( تُقَاتِلُونَ اليَهُودَ...)

(٨) كتاب فرض الخمس (٧٩/٤) ح ٣٠٩٤.

(٩) باب قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح (١٨٣/٣) ح ٢٦٩٣، قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأُوَيْسِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيُّ...

(١٠) مقدمة فتح الباري (٣٨٩/١).

(١١) مقدمة فتح الباري (٣٨٩/١).

وقد وثقه الترمذي توثيقاً ضمنياً حيث قال عقب حديث أخرجه له: "حديث حسن غريب"(١). فتضعيف من ضعّفه كان بعد ذهاب بصره وسوء حفظه. والراجح توثيقه قبل ذهاب بصره، وما رواه عنه البخاري أَخذه عَنهُ من كِتَابه قبل ذهَاب بَصَره، ومنه ما رواه مقرونا كما سبق.

٥- **إسماعيل بن أبي أويس [خ م د ت ق]:** قال النسائي: "ضعيف"(٢) وقال في موضع آخر: "غير ثقة"(٣). ووصف الذهبي القول الثاني للنسائي بأنه بالغ فيه، فقال: "وَقَالَ مَرَّةً فَبَالَغَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ"(٤). وقَال أَبُو القاسم اللالكائي: "بالغ النَّسَائي فِي الكلام عليه، إِلَى أن يؤدي إِلَى تركه، ولعله بان لَهُ ما لم يبن لغيره؛ لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف"(٥). وقال النووي: "وقد ضَعَّفَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي أُوَيْسٍ أَيْضًا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ، وَلَكِنْ وَثَّقَهُ الْأَكْثَرُونَ وَاحْتَجُّوا بِهِ، وَاحْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا"(٦). وقال الذهبي: "صدوق مشهور"(٧). وقال في المغني (٧٩/١) ت ٦٣٨: "صَدُوق لَهُ مَنَاكِير، ضعفه لذَلِك النَّسَائِيّ". وقال في تاريخ الإسلام (٥٣٤/٥/ت ٦٧): "استقر الأمر على توثيقه، وتجنُّب ما يُنكر له". وقال في السير (١٠/ ٣٩٣): "وَاعتَمَدَهُ صَاحِبَا الصَّحِيْحَيْنِ". وقال ابن حجر: "صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه"(٨).

---

(١) السنن للترمذي/كتاب الطب/باب ما جاء في الحمية (٣٨١/٤) ح ٢٠٣٦.

(٢) الضعفاء والمتروكون، ص١٧، ت ٤٢.

(٣) تهذيب التهذيب (٣١١/١). تاريخ الإسلام (٥٣٤/٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٩٣/١٠) ت ١٠٨.

(٥) تهذيب الكمال (١٢٨/٣) ت ٤٥٩.

(٦) شرح النووي على مسلم (٧٢/١٤).

(٧) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ص ١٠٣، ت ٣٣.

(٨) تقريب التهذيب، ص ١٠٨، ت ٤٦٠.

## السبب في تضعيف النسائي لإسماعيل بن أبي أويس:

**ما سمعه النسائي من سلمة بن شبيب، حيث قال:** سمعت إسماعيل بن أبى أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم، وقد جاء ذلك في سؤالات البرقاني للدار قطني، قال البرقاني: قلت لأبى الحسن: لم ضعف أبو عبد الرحمن النسائي إسماعيل بن أبى أويس؟ فكان ما سبق مما سمعه النسائي من سلمة بن شبيب ضمن جوابه(١). فقد أقر إسماعيل بن أبي أويس على نفسه بالوضع كما ذكر ابن الملقن في أول شرحه على البخاري(٢).

**وقد حكى ابن حجر السبب الذي اعتمده النسائي في تضعيف إسماعيل بن أبي أويس، ثم أجاب بزواله،** فقال: "وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه "ليس بثقة" ولعلّ هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات"(٣). **وأما تضعيفه** بسبب مناكيره، فنجتنب مناكيره ونأخذ بما عداها، وليس في البخاري منها شيء.

**قال الحافظ ابن حجر عندما ذكره في صدد الجواب عن الطعن فيه:** "احْتج بِهِ الشَّيْخَانِ إِلَّا أَنَّهُمَا لم يكثرا من تَخْرِيج حَدِيثه، وَلَا أخرج لَهُ البُخَارِيّ مِمَّا تفرد بِهِ سوى حديثين، وَأما مُسلم فَأَخْرج لَهُ أقل مِمَّا أخرج لَهُ البُخَارِيّ، ...(٤).

وقـــــد تتبعت المواضـــــع التي أخرجها مسلم في صحيحه، فوجدتها خمسة

---

(١) سؤالات أبى بكر البرقاني للدار قطني في الجرح والتعديل، ص ٤٦، ٤٧.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (٧٤/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٣١٢/١).

(٤) مقدمة فتح الباري (٣٩١/١).

مواضع، أربعة في المتابعات، وموضع في الاحتجاج(١).

**وبعد أن نقل الحافظ ابن حجر أقوال من ضعفه، قال:** "وروينا فِي مَنَاقِب البُخَارِيّ بِسَنَد صَحِيح أَن إِسْمَاعِيل أخرج لَهُ أُصُوله، وَأذن لَهُ أَن ينتقي مِنْهَا، وَأَن يُعلم لَهُ على مَا يحدث بِهِ ليحدث بِهِ ويعرض عَمَّا سواهُ، وَهُوَ مشْعر بِأَن مَا أخرجه البُخَارِيّ عَنهُ هُوَ من صَحِيح حَدِيثه؛ لِأَنَّهُ كتب من أُصُوله، وعَلى هَذَا لَا يحْتَج بِشَيْء من حَدِيثه غير مَا فِي الصَّحِيح من أجل مَا قدح فِيهِ النَّسَائِيّ وَغَيره إِلَّا ان شَاركهُ فِيهِ غَيره، فَيعْتَبر فِيهِ"(٢). قال البخاري: "كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وَقَالَ: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي"(٣).

ظهر مما تقدم أن تضعيف النسائي معارض بتوثيق الأكثرين له، فلا يسلم للنسائي تضعيفه له، بل هو مبالغ في هذا التضعيف كما ذكر الذهبي، وأن السبب الذي ضعفه لأجله قد زال، ويجتنب ما ينكر له، و البخاري عندما أخرج له انتقى من أحاديثه، فأخرج من صحيح حديثه، وأخرج له مسلم في المتابعات، وموضعاً في الاحتجاج، والله أعلم.

---

(١) وهذه المواضع هي: ١- كتاب الحج/باب بيان وجوه الإحرام (٨٧٥/٢) ح (١٢١١/١٢٢) في المتابعات، ٢- كتاب الطلاق/باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها (١١٣٥/٢) ح (١٤٩٧) في المتابعات، ٣- كتاب المساقاة/باب استحباب الوضع من الدَّيْن (١١٩١/٣) ح (١٥٥٧/١٩) في الاحتجاج، ٤- كتاب الأشربة والزينة/باب في خاتم الورق فصُّه حبشي (١٦٨٥/٣) ح (٢٠٩٤) في المتابعات، ٥- كتاب الفضائل/باب من فضائل طلحة (١٨٨٠/٤) ح (٥٠) في المتابعات.

(٢) مقدمة فتح الباري (٣٩١/١).

(٣) تاريخ بغداد (٣٢٢/٢) ترجمة البخاري رقم ٣٧٤.

٦- **إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ بِالْجِيمِ** هُوَ الْكُوفِيُّ [خَ ت]: قال النسائي: "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ"(١) وكذلك قال العجلي(٢). قال الحاكم: "قلت للدار قطني: إسماعيل بن مجالد؟ قال: ليس فيه شك أنه ضعيف"(٣). قال ابن معين: "ثِقَة"(٤). قال أحمد: "مَا أَرَاهُ إِلا صَدُوقًا"(٥). وقَال البُخارِيُّ: "صدوق"(٦). وَقَالَ عُثْمَان بن أبي شيبَة: "كَانَ ثِقَة وصدوقا، وليتني كنت كتبت عَنهُ"(٧). وقال الذهبي: "صدوق"(٨). قال ابن حجر: "قَوَّاهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَجَمَاعَةٌ، وَلَيَّنَهُ بَعْضُهُمْ، وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ غير حَدِيث وَاحِد فِي فضل أبي بكر(٩). وأخرجه البخاري احتجاجاً. وقد وضع الحافظ ابن حجر قبالته (في بداية ترجمته) حرف (هـ): ويعني أن الراوي مختلف فيه والعمل على توثيقه(١٠). فتضعيف النسائي له معارض بتوثيق الأكثرين له، والله أعلم.

٧-**أَسيد بن زيد بن نجيح الْجمّال**، أبو محمد الكوفي**[خ]:** قال النسائي: "مَتْرُوك الحَدِيث"(١١). ذكره ابن حجر في التقريب في (من اسمه أَسيد بفتح الهمزة)

---

(١) الضعفاء والمتروكون، ص ١٦، ت ٣٥.

(٢) الثقات، ص ٢٢٦، ت ٩٣.

(٣) سؤالات الحاكم للدار قطني، ص ١٣٢، ت ٥٥٩.

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٢٧٤/٣) ت ١٣٠٥.

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٨/٣) ت ٣٩٠٥.

(٦) تهذيب الكمال (١٨٦/٣) ت ٤٧٥.

(٧) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، ص ٢٨، ت ١١.

(٨) الكاشف (٢٤٩/١) ت ٤٠٣.

(٩) فتح الباري، لابن حجر (٣٩١/١)، (٢٤/٧). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في موضعين: ١- كتاب المناقب/بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ): «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» (٥/٥) ح ٣٦٦٠. كتاب مناقب الأنصار/بَابُ إِسْلَامِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (رضي الله عنه) (٤٦/٥) ح ٣٨٥٧.

(١٠) لسان الميزان (٢٦١/٩) ت ١٨٤.

(١١) الضعفاء والمتروكون، ص ١٩، ت ٥٤.

فقال: "ضعيف، أفرط ابن معين فكذبه، وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره (١). وقال في هدي الساري: "لم أر لأحد فِيهِ توثيقا، وَقد روى عَنهُ البُخَارِيّ فِي كتاب الرقَاق حَدِيثا وَاحِدًا مَقْرُونا بِغَيْرِهِ(٢)"(٣). فالبخاري لم يكثر عنه، وإنما أخرج له حديثا واحداً فقط، وذكر له متابعاً ثقة، وهو عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ(٤). فضعفه ينجبر بمتابعه الثقة. فقد أخرج له البخاري استشهاداً لا احتجاجا، قال ابن عدي: "وَإِنَّمَا ذكره البُخَارِيّ للاستشهاد فَقَالَ: نَا عمرَان بن ميسرَة، قَالَ: نَا ابْن فُضَيْل، قَالَ: نَا حُصَيْن. ثمَّ قَالَ: وحَدثني أسيد بن زيد، قَالَ: نَا هشيم، عَن حُصَيْن؛ لِأَن هشيما أثبت النَّاس فِي حُصَيْن"(٥).

**قال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث:** "وَهُوَ عِنْد البُخَارِيّ من طرق أُخْرَى غير هَذِه(٦)، وَقد أخرجه مُسلم فِي الْإِيمَان من صَحِيحه(٧) عَن سعيد بن مَنْصُور، عَن هشيم بِهِ"(٨). **أقول:** ويضاف إلى ما تقدم من إخراج البخاري له متابعة واستشهاداً لا احتجاجاً أنه يحتمل أن يكون "أسيد" عند البخاري ثقة، قال

(١) تقريب التهذيب، ص ١١٢، ت ٥١٢.

(٢) وهو حديث: "عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ...الحديث" أخرجه البخاري في صحيحه/ كتاب الرقاق/بَابٌ: يَدْخُلُ الجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ (١١٢/٨) ح ٦٥٤١.

(٣) مقدمة فتح الباري (٣٩١/١)، وينظر: رجال صحيح البخاري، للكلاباذي (٨٦٩/٢).

(٤) تقريب التهذيب، ص ٤٣٠، ت ٥١٧٤.

(٥) أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، ص ٩٨، ٩٩.

(٦) فقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطب في موضعين: ١- باب من اكتوى (١٢٦/٧) ح ٥٧٠٥، ٢- باب من لم يَرْقِ (١٣٤/٧) ح ٥٧٥٢، وأخرجه مختصراً في كتاب أحاديث الأنبياء/باب وفاة موسى (عليه السلام) (١٥٨/٤) ح ٣٤١٠.

(٧) بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ (١٩٩/١) ح (٢٢٠/٣٧٤).

(٨) مقدمة فتح الباري (٣٩١/١).

أبو المسعود(١): "وقد تكلموا في أسيد، وهذا حديث له أصل، ولعله كان عنده ثقة"(٢). فأسيد شيخ البخاري، وهو أدرى به وبأحواله.

٨- **حُرَيْث بن أبي مطر الفزاري [خت ت ق]:** قال النسائي: "مَتْرُوك الحَدِيث"(٣). وبمراجعة كتب التراجم والجرح والتعديل وجدت أن العلماء ضعفوه، وليست رواياته كثيرة(٤). ولَيْسَ لَهُ عند البخاري سوى مَوضِع فِي الْأَضَاحِي مُتَابعَة(٥). وقد ساق البخاري الحديث من طرق أخرى رجالها ثقات(٦). وهذه الموضع الذي له عند البخاري لم يكن في أصل الكتاب، وإنما أخرجه البخاري معلقاً، والمعلق ليس على شرطه.

٩- **حسان بن إِبْرَاهِيم الْكرْمَانِي [خ م د]:** قَالَ النَّسَائِيّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"(٧). وَثَّقَهُ ابن معِين، وَعلي بن الْمَدِينِيّ، والذهبي(٨). وقال أحمد: "حديثه حديث أهل

---

(١) هو أبو مسعود الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١هـ، ودليل ذلك: أن المزي ذكر في مقدمة تحفة الأشراف (٣/١) أنه اعتمد في عامة ذكر أطراف الكتب الستة وما يجري مجراها على كتاب أبي مسعود الدمشقي، وذكره في كل كتابه (أبو مسعود) ولم أجده مذكورا (أبا المسعود) إلا في هذا الموضع، ويبدو أنه خطأ من الناسخ، والله أعلم.

(٢) تحفة الأشراف (٤٠٩/٤) ت ٥٤٩٣.

(٣) الضعفاء والمتروكون، ص٢٩، ت ١٢٠.

(٤) ينظر: التاريخ الكبير( ٧١/٣) ت ٢٥٤، الجرح والتعديل (٢٦٤/٣) ت ١١٧٩، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧٤/٢، ٤٧٥) ت ٣٨٦، الكاشف (٣١٨/١) ت ٩٨٠، التقريب ص ١٥٦، ت ١١٨٢.

(٥) مقدمة فتح الباري (٤٥٦/١). وهذا الموضع أخرجه البخاري/ كتاب الأضاحي/ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ) لِأَبِي بُرْدَةَ: « ضَحِّ بِالْجَذَعِ مِنَ المَعَزِ...(١٠١/٧) ح ٥٥٥٦.

(٦) ينظر: كتاب العيدين/باب الأكل يوم النحر (١٧/٢) ح ٩٥٥، كتاب الأيمان/بَابُ إِذَا حَنِثَ نَاسِيًا فِي الأَيْمَانِ (١٣٧/٨) ح ٦٦٧٣.

(٧) الضعفاء والمتروكون، ص٣٤، ت ١٥٨.

(٨) تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ص ١٠٠، ت ٢٧٩، تهذيب التهذيب (٢٤٦/٢) ت ٤٤٧، الكاشف (٣٢٠/١) ت ٩٩٥.

الصدق" وقال أبو زرعة: "لا بأس به"(١). وقال ابن عدي: "وحسَّان عندي من أهل الصدق إلَاّ أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسنادا أو متنا، وإنما هو وهم منه، وَهو عندي لا بأس به"(٢). والأحاديث التي أنكرها ابن عدي عليه لا يوجد شيء منها في البخاري. وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"(٣).

وقد وضع الذهبي في بداية ترجمته علامة (صح) إشارة إلى أن الراجح فيه التوثيق(٤).

**قال ابن حجر:** "لَهُ فِي الصَّحِيح أَحَادِيث يسيرَة توبع عَلَيْهَا"(٥)، **منها ما جاء في** كتاب تفسير القرآن/بَابُ **{مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ...}** (٥٥/٦) ح ٤٦٢٤ ولفظه: "«رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا» والمتابع له (عبد الله بن المبارك) وقد جاء في كتاب العمل في الصلاة/ بَابُ إِذَا انْفَلَتَتْ الدَّابَّةُ فِي الصَّلَاةِ (٦٥/٢) ح١٢١٢.

وأخرج له مسلم موضعاً واحداً في المتابعات –وله متابع– في كتاب الطهارة/ باب الإيتار في الاستنثار (٢١٢/١) ح (٢٣٧).

١٠- **حَمَّاد بن الْجَعْد الْبَصْرِيّ [خت]** قال النسائي: ضعيف"(٦). وبمراجعة أقوال أئمة الجرح والتعديل تبين أنهم ضعفوه(٧). قال ابن حجر: "وَمَا لَهُ

(١) تهذيب التهذيب (٢٤٥/٢) ت ٤٤٧.
(٢) الكامل (٢٦١/٣) ت ٥٠١.
(٣) التقريب، ص١٥٧، ت ١١٩٤
(٤) ميزان الاعتدال (٤٧٧/١) ت ١٨٠١.
(٥) مقدمة فتح الباري (٣٩٦/١).
(٦) الضعفاء والمتروكون، ص٣١، ت ١٣٨.
(٧) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (١٤٨/٤) ت ٣٦٣٦، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٣٢٠، ت٤٩٢، الجرح والتعديل (١٣٤/٣) ت ٦٠٦، المجروحين، لابن حبان(٢٥٢/١)، الكاشف (٣٤٨/١) ت ١٢١٤، التقريب، ص ١٧٧، ت ١٤٩١.

سوى مَوضِع وَاحِد بمتابعة شُعْبَة عَن قَتَادَة(١). وفي هذا الموضع أخرج له البخاري تعليقا للاستشهاد، ولم يخرج له في أصل الباب، والمتابع له ثقة.

١١- **زِيَاد بن عبد الله البكائي [خ م ت ق]:** قال النسائي: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"(٢). وقال ابن سعد: "كان عندهم ضعيفا وقد حدثوا عنه"(٣). قال يحيى بن معين: "لَيْسَ بِشَيْء، وَقد كتبت عَنهُ الْمَغَازِي"(٤). وفي رواية الدارمي عن ابن معين: "لَا بَأْس بِهِ فِي الْمَغَازِي، وَأما فِي غَيره فَلَا"(٥). قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"(٦). وقال أحمد: "لَيْسَ بِهِ بَأْس حَدِيثه حَدِيث أهل الصدْق"(٧). وقال البخاري: "صدوق"(٨). وقال الدار قطني: "مختلف فيه وعندي ليس به بأس"(٩) ووضع الذهبي في أول ترجمته في الميزان علامة (صح)(١٠) إشارة منه إلى أنه مختلف فيه والراجح توثيقه. وقال الذهبي: "صاحب المغازي، وهو أوثق الناس في ابن إسحاق(١١)".

---

(١) مقدمة فتح الباري (٤٥٧/١). وهذا الموضع أخرجه البخاري في صحيحه/ كتاب الصوم/ باب صوم يوم الجمعة (٤٢/٣) ح ١٩٨٦.

(٢) الضعفاء والمتروكون، ص ٤٥، ت ٢٢٦.

(٣) الطبقات الكبرى (٣٦٦/٦) ت٢٧٣١.

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٢٧٨/٣) ت ١٣٣١.

(٥) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ص ١١٤، ت ٣٤٨.

(٦) الجرح والتعديل (٥٣٨/٣) ت٢٤٢٥.

(٧) العلل ومعرفة الرجال (٢٩٨/٣) ت ٥٣٢٥.

(٨) علل الترمذي الكبير، ص ٣٩٢.

(٩) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ٨١، ت ١١٨.

(١٠) ميزان الاعتدال (٩١/٢) ت ٣٩٤٩.

(١١) وذلك أنه أملى عليه إملاء مرتين بالحيرة، وقال صالح بن محمد: ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد، وزياد في نفسه ضعيف ولكن هو من أثبت الناس في هذا=

ابن إسحاق([1]).

**وقال ابن حجر:** "صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذبه"([2]).

**قال الذهبي:** "وقد روى له البخاري حديثاً واحدا مقرونا بآخر"([3]) وقال ابن حجر: "وله في البخاري موضع واحد متابعة"([4]). وقال: "لَيْسَ لَهُ عِنْد البُخَارِيّ سوى حَدِيثه عَن حميد عَن أنس: "أَن عَمه غَابَ عَن قتال بدر الحَدِيث" أوردهُ فِي الْجِهَاد عَن عَمْرو بن زُرَارَة عَنهُ مَقْرُونا بِحَدِيث عبد الْأَعْلَى عَن حميد([5]). وله متابع عند البخاري، وهو محمد بن طلحة([6]). وأخرج له مسلم حديثاً واحداً في المتابعات، كتاب الصيام/ باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (٧٦٠/٢) ح (١٠٨٠/١٢).

**وقول النسائي:** "ليس بالقوي" ليس بجرح مفسد([7]). وقول أبي حاتم: "يكتب حديثه" أي في المتابعات والشواهد، "ولا يحتج به" أي إذا انفرد، وقد أخرج له البخاري متابعة، ولم يخرج له منفرداً.

---

=الكتاب، وذلك أنه باع داره وخرج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب [الجرح والتعديل (٥٣٨/٣) ت٢٤٢٥، تهذيب التهذيب (٣٧٦/٣) ت ٦٨٥].

(١) العبر في خبر من غبر (٢٢١/١).

(٢) تقريب التهذيب، ص ٢٢٠، ت ٢٠٥٨.

(٣) ميزان الاعتدال (٩١/٢) ت ٣٩٤٩.

(٤) تقريب التهذيب، ص ٢٢٠، ت ٢٠٥٨.

(٥) مقدمة فتح الباري (٤٠٤/١). والحديث أخرجه البخاري/كتاب الجهاد والسير/بَابُ قَـوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **{مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ...}** (١٩/٤) ح ٢٨٠٥.

(٦) صحيح البخاري/كتاب المغازي/باب غزوة أحد (٩٥/٥) ح ٤٠٤٨.

(٧) ينظر: الموقظة للذهبي، ص ٨٢.

١٢- **سعيد بن زيد بن دِرْهَم أَخُو حَمَّاد بن زيد [خت، م(١)، د، ت، ق]:** قَالَ النَّسَائِيّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"(٢). وثقه ابن معين، وابن سعد، وسليمان بن حرب، والعجلي(٣). وقال أحمد: "لَيْسَ بِهِ بَأْس"(٤). وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"(٥). **وقد وضع ابن حجر في مقدمة ترجمته صورة (هـ) إشارة إلى أنه مختلف فيه والعمل على توثيقه**(٦). وقد أخرج له البخاري في موضع واحد معلقا: كتاب الوضوء/ باب ما يقول عند الخلاء (١/٤٠) ح ١٤٢.

**قال ابن حجر:** "وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ غَيْرُ هَذَا الْمَوْضِعِ الْمُعَلَّق، لَكِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَذَا اللَّفْظِ فَقَدْ رَوَاهُ مُسَدَّدٌ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلَهُ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ من طَرِيقه وَهُوَ على شَرط البُخَارِيّ"(٧). والمعلق ليس على شرط البخاري. وروى له البخاري في هذا الموضع استشهاداً، قال المزي: "استشهد به البخاري"(٨).

---

(١) رمز له المزي ب (م) ولم أجد له رواية في صحيح مسلم، وليس من رجال صحيح مسلم [ ينظر: رجال صحيح مسلم، لابن منجويه].

(٢) الضعفاء والمتروكون، ص ٥٣، ت ٢٧٥.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/١٨٤) ت٣٨٥١، الطبقات الكبرى (٧/٢١١) ت ٣٣٠٧، الثقات، ص ١٨٤، ت ٥٤٤، الجرح والتعديل (٤/٢١).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٢/٥٢٤) ت ٣٤٦١.

(٥) التقريب، ص ٢٣٦، ت ٢٣١٢.

(٦) لسان الميزان (٩/٣١٠) ت ٩٤٨.

(٧) فتح الباري (١/٢٤٤).

(٨) تهذيب الكمال (١٠/٤٤٤) ت ٢٢٧٦.

١٣- **سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ أَبُو يُونُس الْبَصْرِيّ [خ م س]:** قال النَّسَائِيّ: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"(١). وقال ابن الجنيد عن ابن معين كان يحيى بن سعيد يضعفه"(٢). وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِم، وَالْعجلِي، والذهبي(٣). وقال أَبُو زرْعَة: "صدوق"(٤). وقال الحاكم: أخرجه محمد في الأصول، ومسلم في الشواهد، وضعفه يحيى بن معين؛ لقلة اشتغاله بالحديث، وقد حدث بأحاديث مستقيمه"(٥).

**وقد وضع الذهبي في بداية ترجمته علامة (صح) إشارة إلى أنه مختلف فيه والراجح توثيقه(٦). وكذلك فعل ابن حجر إشارة أنه تكلم فيه بلا حجة(٧).**

**قال ابن حجر:** "جَمِيع مَا لَهُ عِنْد البخاري ثَلَاثَة أَحَادِيث: أَحدهَا: حَدِيثه عَن أبي رَجَاء عَن عمرَان بن حُصَيْن فِي قصَّة نومهم عَن الصَّلَاة فِي الْوَادي، وَهُوَ عِنْده بمتابعة عَوْف عَن أبي رَجَاء(٨)، وَوَافَقَهُ مُسلم وَلم يخرج لَهُ غَيره(٩)،

(١) الضعفاء والمتروكون، ص ٤٦، ت ٢٣٦.

(٢) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٠٤، ت ١٢٧، تهذيب التهذيب (١٣٠/٤) ت ٢٢٠.

(٣) الثقات، ص ١٩٦، ت ٥٨٣، الجرح والتعديل(٢٦٤/٤) ت ١١٤٢، ميزان الاعتدال(١٨٤/٢) ت ٣٣٧٠.

(٤) الجرح والتعديل (٢٦٤/٤) ت ١١٤٢.

(٥) تهذيب التهذيب (١٣٠/٤) ت ٢٢٠.

(٦) ميزان الاعتدال (١٨٤/٢) ت ٣٣٧٠.

(٧) لسان الميزان (٣١٥/٩) ت ١٠٢٣.

(٨) كتاب المناقب/بَابُ عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلَامِ (١٩١/٤) ح ٣٥٧١. والمتابعة في كتاب التيمم/بَابٌ: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ المُسْلِمِ، يَكْفِيهِ مِنَ المَاءِ(٧٦/١) ح ٣٤٤.

(٩) صحيح مسلم/كتاب المساجد/بَابُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ...(٤٧٤/١) ح (٦٨٢/٣١٢) والمتابعة في الطريق الذي يليه، حديث (٦٨٢).

وَالثَّانِي: بِهَذَا الْإِسْنَاد والمتابعة حَدِيث: "اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ الحَدِيث"(١)، وَالثَّالث: حَدِيثه عَن أبي رَجَاء عَن ابن عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ لِابْنِ صياد: "خبأت لَك خبيئا"(٢) وَلم يخرج لَهُ فِي الْأُصُول غير هَذَا الحَدِيث الْوَاحِد مَعَ أَن لهَذَا الحَدِيث شَوَاهِد كَثِيرَة، وَالله الْمُوفق"(٣). فقد أخرج له البخاري ومسلم متابعة، والحديث الذي أخرجه البخاري في الأصول له شواهد كثيرة، والله اعلم.

١٤- **سَلَمَة بن رَجَاء التَّمِيمِي أَبُو عبد الرَّحْمَن الْكُوفِي** [خَ ت ق]، قال النسائي: "كُوفِي ضَعِيف"(٤). قَالَ أَبُو حَاتِم: مَا بِهِ بَأْس. وَقَالَ أَبُو زرْعَة: صَدُوق(٥) وَقَالَ ابن معِين: لَيْسَ بِشَيْء(٦). وقال ابن الملقن عقب حَدِيث فيه سلمة من كتاب السير: "إِسْنَاده جيد. وَلَا يضر كَلَام بَعضهم فِي سَلَمَة بن رَجَاء، فقد احْتج بِهِ البُخَارِيّ، وَوَثَّقَهُ آخَرُونَ"(٧). وقال في التقريب: "صدوق يغرب"(٨).

---

(١) كتاب بدء الوحي/بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الجَنَّةِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ (١١٧/٤) ح ٣٢٤١، كتاب الرقاق/بَابُ فَضْلِ الفَقْرِ(٩٦/٨) ح ٦٤٤٩، وقال: تَابَعَهُ أَيُّوبُ، وَعَوْفٌ، وَقَالَ صَخْرٌ، وَحَمَّادُ بْنُ نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، كتاب النكاح/ بَابُ كُفْرَانِ العَشِيرِ..(٣١/٧) ح ٥١٩٨، وقال: تَابَعَهُ أَيُّوبُ، وَسَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ.

(٢) كتاب الأدب/بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ اخْسَأْ (٤٠/٨) ح ٦١٧٢.

(٣) مقدمة فتح الباري (٤٠٧/١).

(٤) الضعفاء والمتروكون، ص٤٧، ت ٢٤٢، والمعنى: أخفيت لك شيئاً.

(٥) الجرح والتعديل (١٦٠/٤) ت ٧٠٥.

(٦) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣٣٧/٣) ت ١٦٣٢.

(٧) البدر المنير (١٠٦/٩، ١٠٧).

(٨) ص ٢٤٧، ت ٢٤٩٠.

**قال ابن حجر:** "لَهُ فِي البُخَارِيّ حَدِيث وَاحِد فِي الْفَضَائِل رَوَاهُ عَن إِسْمَاعِيل بن الْخَلِيل عَنْهُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ فِي ذكر يَوْم أحد(١) وَأورد فِي الْمَغَازِي(٢) من طَرِيق أبي أُسَامَة عَن هِشَام نَحوه(٣)". وقد تابعه أبو أسامة (حماد بن سلمة) في هذا الطريق، وتابعه في موضع آخر في البخاري(٤)، وتابعه عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عند البخاري أيضا(٥) وكذلك يحيى بن أبي زكريا(٦). والحديث الذي أخرجه له البخاري في الفضائل ذكر الحاكم أن البخاري حدث عنه في هذا الموضع محتجاً به(٧). **فقد أخرج له البخاري اعتباراً**، والحديث الذي أخرجه له ليس من غرائب سلمة؛ لأن له متابعات، والمتابعة تزيل الغرابة.

**١٥- عَاصِم بن عَلِيّ بن عَاصِم بن صُهَيْب الوَاسِطِيّ [خ ت ق]:** قال النسائي: "ضعيف"(٨). وضعفه ابن معين(٩)."

---

(١) صحيح البخاري/ كتاب مناقب الأنصار/ بَابُ ذِكْرِ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ العَبْسِيِّ (ﷺ) (٣٩/٥) ح ٣٨٢٤.

(٢) صحيح البخاري/كتاب المغازي/بَابُ {**إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا** ...} (٩٨/٥) ح ٤٠٦٥.

(٣) هدي الساري (٤٠٧/١).

(٤) كتاب الديات/بَابُ إِذَا مَاتَ فِي الزِّحَامِ أَوْ قُتِلَ (٧/٩) ح ٦٨٩٠.

(٥) كتاب الأيمان والنذور/بَابُ إِذَا حَنِثَ نَاسِيًا فِي الأَيْمَانِ (١٣٦/٨) ح ٦٦٦٨، كتاب الديات/بَابُ العَفْوِ فِي الخَطَإِ بَعْدَ المَوْتِ (٦/٩) ح ٦٨٨٣.

(٦) كتاب الديات/بَابُ العَفْوِ فِي الخَطَإِ بَعْدَ المَوْتِ (٦/٩) ح ٦٨٨٣.

(٧) المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (١٩٣/٤) ت ١٢.

(٨) تهذيب التهذيب (٥١/٥) ت ٨١.

(٩) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٨٣، ٤٦٩، تهذيب التهذيب (٥٠/٥) ت ٨١.

**قال أحمد بن حنبل:** "قد عرض عَليّ حَدِيثه فَرَأَيْت حَدِيثا صَحِيحا"(١). وقال: "ما أقل خطأه". وَقَالَ الْمَرْوَزِيُّ: "قُلْتُ لِأَحْمَدَ إِنَّ يَحْيَى بْنَ معِين يَقُول: كل عَاصِم فِي الدُّنْيَا ضَعِيف. قَالَ: مَا أعلم فِي عَاصِم بن عَليّ إِلَّا خيرا، كَانَ حَدِيثه صَحِيحا"(٢). ووثقه العجلي، وابن سعد، والذهبي(٣). وقال أبو حاتم: "صدوق"(٤). قال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"(٥). **وقد وضع ابن حجر في بداية ترجمته علامة (صح)** إشارة إلى أنه تكلم في بلا حجة(٦).

قال ابن حجر: "روى عَنهُ البُخَارِيّ قَلِيلا عَن عَاصِم بن مُحَمَّد بن زيد، وروى فِي كتاب الْحُدُود عَن رجل عَنهُ عَن بن أبي ذِئْب حَدِيثا وَاحِدًا"(٧).

١٦- **عبّاد بن رَاشد التَّمِيمِي الْبَصْرِيّ [خ د س ق]:** قال النسائي: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"(٨). وضعفه أَبُو دَاوُد(٩). ووَثَّقَهُ الْعجلِيّ، وَأحمد بن حَنْبَل، والبزار(١٠). وقال يحيى بن معين: صالح، وقال أبو حاتم: "صالح

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٥٢٤/١) رقم ١٢٢٨.

(٢) تاريخ بغداد (١٧٠/١٤) ت ٦٦٤٩، تهذيب الكمال (٥١١/١٣)، مقدمة فتح الباري (٤١٢/١).

(٣) الثقات، ص ٢٤٢، ت ٧٤١، الطبقات الكبرى (٢٢٩/٧) ت ٣٤٣٧، الكاشف (٥٢٠/١) ت٢٥٠٨.

(٤) الجرح والتعديل (٣٤٨/٦) ت ١٩٢٠.

(٥) التقريب، ص ٢٨٦، ت ٣٠٦٧.

(٦) لسان الميزان (٣٣١/٩) ت ١٢٥٧.

(٧) مقدمة فتح الباري (٤١٢/١).

(٨) الضعفاء والمتروكون ، ص ٧٤، ت ٤٠٩.

(٩) تهذيب الكمال (١١٨/١٤) ت ٣٠٧٦.

(١٠) العلل ومعرفة الرجال (٣٦٨/٢) ت ٢٦٤٨، الثقات، ص ٢٤٦، ت ٧٦٠، تهذيب التهذيب(٩٢/٥) ت ١٥٤

الحديث، وأنكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب الضعفاء وقال يحول من هناك"(١). وقال الساجي، والأزدي، وسبط ابن العجمي، والذهبي، وابن حجر: "صدوق"(٢). وزاد ابن حجر له أوهام.

**وقد وضع الحافظ ابن حجر قبالة ترجمته صورة (هـ)** وهي تعني أن الراوي مختلف فيه والعمل على توثيقه(٣).

**قال المزي:** "روى له البخاري مقرونا بغيره"(٤). وقال ابن حجر: "لَهُ فِي الصَّحِيح حَدِيث وَاحِد فِي تَفْسِير سُورَة الْبَقَرَة(٥) بمتابعة يُونُس لَهُ عَن الْحسن الْبَصْرِيّ عَن معقل بن يسَار"(٦). ويونس بن عبيد: ثقة.

**١٧- فُلَيْح بن سُلَيْمَان الْخُزَاعِيّ، ويُقال: الأَسلميّ، أبو يحيى المدني [ع]:** قال النسائي: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"(٧). وقال مرة: "ضعيف"(٨). وَضَعفه يحيى بن

---

(١) الجرح والتعديل (٧٩/٦) ت ٤٠٦.

(٢) المغني في الضعفاء (٣٢٥/١) ت ٣٠٣٢، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لسبط ابن العجمي ص ١٤٦، ت ٣٦٩، تهذيب التهذيب (٩٢/٥) ت ١٥٤، التقريب، ص ٢٩٠، ت ٣١٢٦.

(٣) لسان الميزان (٣٣٣/٩) ت١١٨٢/فصل في تجريد الأسماء التي حذفها ابن حجر من الميزان اكتفاءً بذكرها في تهذيب الكمال.

(٤) تهذيب الكمال (١١٩/١٤) ت ٣٠٧٦.

(٥) كتاب التفسير/بَابُ **{وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ...}** (٢٩/٦) ح ٤٥٢٩.

٦ مقدمة فتح الباري (٣٩٦/١).

(٧) الضعفاء والمتروكون، ٨٧، ت ٤٨٦، السنن الكبرى (٤٣٨/٨) كتاب الزينة، ح ٩٦٣٠، والسنن الصغرى كتاب قيام الليل (٢٦٢/٣) ح ١٨٠٢.

(٨) سير أعلام النبلاء (٣٥٣/٧) ت ١٣٢.

معين، وأبو حاتم، وَأَبُو دَاوُد(١). وقال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ"(٢).

**وقد صرح العلماء باحتجاج الشيخين به،** قال ابن عدي: "وقد اعتمده البُخارِيّ فِي صحيحه وروى عنه الكثير... وَهو عندي لا بأس به"(٣). وقال الحاكم: احتجا به جميعا، وإجماعهما عليه في الأصول يؤكد أمره، ويسكن القلب فيه إلى تعديله"(٤). وقال الذهبي: "احتجا به في الصحيحين... قد اعتمد أبو عبد الله البخاري فُلَيحا في غير ما حديث"(٥). وقال في السير: "وَحَدِيْثُه فِي الأُصُوْلِ السِّتَّةِ اسْتِقْلَالاً، وَمُتَابَعَةً"(٦). وقال ابن حجر: "احْتج بِهِ البُخَارِيّ وَأَصْحَاب السّنَن، وروى لَهُ مُسلم حَدِيثا وَاحِدًا، وَهُوَ حَدِيث الْإِفْك"(٧). وبعد أن ساق الحافظ ابن حجر أقوال من ضعفه، قال: "لم يعْتَمد عَلَيْهِ البُخَارِيّ اعْتِمَاده على مَالك وابن عُيَيْنَة وأضرابهما، وَإِنَّمَا أخرج لَهُ أَحَادِيث أَكْثَرهَا فِي المناقب وَبَعضهَا فِي الرقَاق"(٨). وخلاصة ما سبق: أن أقوال العلماء تواترت على احتجاج الشيخين بفُلَيح، مما يدل على اعتمادهما له وكذا أصحاب السنن، وأكثر

---

(١) تاريخ ابن معين- رواية ابن محرز (٦٩/١)، الجرح والتعديل (٨٥/٧) ت ٤٧٩، تهذيب الكمال (٣٢٠/٢٣، ٣٢١)

(٢) التقريب، ص ٤٤٨، ت ٥٤٤٣.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١٤٤/٧) ت ١٥٧٥.

(٤) المدخل إلى الصحيح (١٤٣/٤، ١٤٤) ٤٩.

(٥) ميزان الاعتدال (٣٦٥/٣) ت ٦٧٨٢.

(٦) سير أعلام النبلاء (٣٥٢/٧) ت ١٣٢.

(٧) مقدمة فتح الباري (٤٣٥/١). استدراك: وله حديث آخر، أخرجه مسلم في الفضائل/ بَابُ مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (ﷺ) (١٨٥٥/٤) ح (٢٣٨٢/٢).

(٨) مقدمة فتح الباري (٤٣٥/١).

أحاديثه عند البخاري في غير الأحكام، والموضع الذي أخرجه له مسلم متابعة، و من جرحه لم يذكر سببا لجرحه، والله أعلم.

١٨- **كثير بن شنظير أَبُو قُرَّة الْبَصْرِيّ [خ م د س]:** قَالَ النَّسَائِيّ: "ضعيف"(١). وقال مرة: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"(٢). وقال الدوري عن ابن معين: "لَيْسَ بِشَيْء"(٣). وَقَالَ أَبُو زرْعَة: "لين"(٤). وَوَثَّقَهُ ابن سعد(٥). وَقَالَ السَّاجِي: "صَدُوق فِيهِ بعض الضعْف، ليس بذاك، ويحتمل لصدقه"(٦). وقد ذكر ابن عدي له أحاديث ثم قال: "ولكثير بن شنظير من الحديث غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ، وَلَيْسَ بِالْكَثِيرِ، وليس فِي حديثه شيء من المنكر، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة"(٧). قال ابن حجر: "صدوق يخطئ"(٨). وقد وثقه الترمذي توثيقا ضمنيا حيث قال عن حديث له: حسن صحح(٩) وكذلك الحاكم في المستدرك/ كتاب المناسك (٦٣٧/١) ح ١٧١٠، حيث قال عقب حديثه: "صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه".

وبعد أن نقل الحافظ ابن حجر أقوال الموثقين والمضعفين له، قال: "احْتج بِهِ الْجَمَاعَة سوى النَّسَائِيّ..."(١٠).

---

(١) الضعفاء والمتروكون، ص ٨٩، ت ٥٠٨.

(٢) مقدمة فتح الباري (٣٤٦/١).

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢١٢/٤) ت ٤٠١٢.

(٤) الجرح والتعديل (١٥٣/٧) ت٨٥٤٥.

(٥) الطبقات الكبرى (١٢١/٧) ت ٣١٨٠.

(٦) مقدمة فتح الباري (٣٤٦/١).

(٧) الكامل (٢١٠/٧) ت ١٦٠٥.

(٨) التقريب، ص ٤٥٩، ت٥٦١٤.

(٩) السنن للترمذي/أبواب الأدب (١٤٣/٥) ح ٢٨٥٧.

(١٠) مقدمة فتح الباري (٣٤٦/١).

وله في البخاري حديثان: **الحديث الأول:** "حديث جابر في السلام على المصلي"، أخرجه في أبواب العمل في الصلاة/ بَابُ لَا يَرُدُّ السَّلَامَ فِي الصَّلَاةِ (٦٦/٢) ح ١٢١٧. وأخرجه مسلم في كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ/ باب تحريم الكلام في الصلاة... (٣٨٤/١) ح (٥٤٠). قال ابن حجر عن هذا الحديث: "رَوَاهُ الشَّيْخَانِ من حَدِيث عبد الْوَارِث عَنهُ، وَتَابعه اللَّيْث عَن أبي الزبير، عَن جَابر عِنْد مُسلم(١)"(٢).

**الحديث الثاني:** حديث جابر: "خمِّروا الآنية" أخرجه في كتاب الاستئذان/ بَابٌ: لَا تُتْرَكُ النَّارُ فِي البَيْتِ عِنْدَ النَّوْمِ (٦٥/٨) ح ٦٢٩٥. قال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث: "أخرجه البُخَارِيّ، وَأَبُو دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيّ من حَدِيث حَمَّاد بن زيد عَنهُ، وَتَابعه ابن جريج(٣)"(٤). فقد أخرج له البخاري متابعة. وأخرج له مسلم في المتابعات والشواهد لا في الأصول. وتضعيف النسائي له معارض باحتجاج الجماعة سواه به. وقول ابن معين فيه: "ليس بشيء" قال الحاكم: "هذا يقوله ابن معين إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه، ربما قال فيه ليس بشيء، يعني لم يسند من الحديث ما يشتغل به"(٥).

---

(١) صحيح مسلم/ كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ/ باب تحريم الكلام في الصلاة... (٣٨٣/١) ح (٥٤٠/٣٦).

(٢) مقدمة فتح الباري (٣٤٦/١).

(٣) وهذه المتابعة عند البخاري في صحيحه/ كتاب بدء الخلق/ باب صفة إبليس وجنوده (١٢٣/٤) ح ٣٢٨٠، وكتاب الأشربة/ باب تغطية الإناء (١١١/٧) ح ٥٦٢٣.

(٤) مقدمة فتح الباري (٣٤٦/١).

(٥) المدخل إلى الصحيح للحاكم ( ٤ /١٤٦) ت ٥٣، تهذيب التهذيب (٤١٩/٨).

**١٩- محمد بن أبي حَفْصة ميسرةَ، أبو سَلَمة البصري [خَ م مد س]** قال النسائي: "ضَعِيف"(١). وثقه ابن معين(٢). وقال أبو داود:" ثقة"(٣). وقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هُوَ مِنَ الضُّعفَاءِ الَّذِيْنَ يُكْتَبُ حَدِيْثُهُم"(٤). وقال الذهبي في (المغني): "ثِقَة مَشْهُور فِيهِ شَيْء، فَإِن ابْن معِين وَثَّقَهُ مرّة، وَقَالَ مرّة: صَالح، وَقَالَ مرّة: لَيْسَ بِالْقَوِيّ، وَقَالَ مرّة: ضَعِيف ... ولَينه يحيى بن سعيد"(٥). وقال في (الكاشف): "وثقه غير واحد"(٦). وقال في (السير): "وَرَوَى لَهُ: الشَّيْخَانِ فِي المُتَابَعَاتِ، مَا أَظُنُّ أَنَّ وَاحِداً مِنْهُمَا جَعَلَهُ حُجَّةً"(٧). وقال ابن حجر: "صدوقٌ يخطئُ"(٨).

وقال ابن حجر بعد أن ذكر أقوال الأئمة فيه من التوثيق والتجريح قال: "هُوَ من أَصْحَاب الزُّهْرِيّ الْمَشْهُورين، أخرج لَهُ البُخَارِيّ حديثين من رِوَايَته عَن الزُّهْرِيّ توبع فيهمَا(٩)، ==

---

(١) الضعفاء والمتروكون، ص ٩٥، ت ٥٥٠، والسنن الكبرى للنسائي (٣٣٥/٥) ح ٥٧٥٥.

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٦٠/٣) رقم ٢٢٨.

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (١٥٠/٢) س رقم ١٤٣٤

(٤) الكامل (٥١١/٧) ت ١٧٤٠.

(٥) (٥٧٢/٢) ت ٥٤٣٧.

(٦) (١٦٥/٢) ت ٤٨٠٤.

(٧) سير أعلام النبلاء (٥٩/٧)، وينظر: من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص ١٧١، رقم ٣١٨.

(٨) التقريب، ص ٤٧٤، ت ٥٨٢٦.

(٩) **الحديث الأول:** حديث عَائِشَةَ (رضي الله عنها) قَالَتْ: كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ...الحديث" أخرجه في كتاب الحج/بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **{جَعَلَ اللَّهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ.. }** (٥٧٨/٢) ح ١٥١٥، و تابعه عقيل في الزهري عند البخاري في نفس الحديث. =

==وعلق لَهُ غَيرهمَا"(١).

**فلم يُسلم للنسائي تضعيفه في الجملة،** فقد قوّاه غير واحد، ولو سلمنا له تضعيفه، فقد أخرج له البخاري متابعة، ولم يكثر عنه، وإخراج البخاري له حديثين عن الزهري يدل على أنه انتقى من أحاديثه، وأخرج له معلقاً، والمعلق ليس على شرطه، وأما مسلم فأخرج له مقرونا بغيره(٢)، والله أعلم.

**٢٠- نعيم بن حَمَّاد، أبو عبد الله المروزيُّ، نزيلُ مصرَ [خ مق د ت ق]:** قال النسائي: "ضَعِيف"(٣). وقال مرة: "وليس بثقة"(٤). وقال ابن عدي بعد أن أورد لنعيم عشرة أحاديث: "وعامة ما أنكر عَلَيْهِ هو هذا الَّذِي ذكرته وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيما"(٥). فما قاله ابن عدي بما أنكر عليه خاص بعشرة أحاديث ذكرها، ولا شيء منها في البخاري. قال ابن معين: "حَدَّثَنَا نعيم بن حماد، ثقة صدوق رجل صدق، أنا أعرَف الناس به، كان

---

=**الحديث الثاني:** حديث أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ قَالَ زَمَنَ الفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا؟...الحديث" أخرجه في كتاب المغازي/باب أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ (ﷺ) الرَّايَةَ يَوْمَ الفَتْحِ؟ (١٥٦٠/٤)ح ٤٠٣٢. وأشار البخاري إلى متابعة (معمر، ويونس) في نفس الباب، ومتابعة معمر له أخرجها البخاري في كتاب الجهاد والسير/بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ) لِلْيَهُودِ: «أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا» (١١١٣/٣) ح٢٨٩٣، ومتابعة يونس جاءت في صحيح مسلم/كتاب الحج/بَابُ النُّزُولِ بِمَكَّةَ لِلْحَاجِ...(٩٨٤/٢) ح (١٣٥١/٤٣٩).

(١) مقدمة فتح الباري (٤٣٨/١).

(٢) صحيح مسلم /كتاب الحج /باب النزول بمكة للحاج ...(٩٨٥/٢) ح (١٣٥١). واخرج له متابعة، بَابُ الْإِسْرَاعِ بِالْجَنَازَةِ، حديث (٩٤٤).

(٣) الضعفاء والمتروكون، ص ١٠١، ت ٥٨٩.

(٤) العلل المتناهية (٣٦٩/٢) ح ١٤٢٥.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٦/٨) ت ١٩٩٥.

رفيقي بالبصرة"(١). قال ابن الجنيد: "سمعت يحيى وسئل عن نعيم بن حماد، فقال: «ثقة»"(٢). وقال العجلي: "ثقة"(٣). وقال أبو حاتم: "محله الصدق"(٤). وقال الحاكم: "واحتج البخاري بنعيم بن حماد"(٥). وَنسبه أَبُو بشر الدولابي إِلَى الْوَضع، وَتعقب ذَلِك ابن عدي بِأَن الدولابي كَانَ متعصبا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ شَدِيدا على أهل الرَّأْي، وَهَذَا هُوَ الصَّوَاب، وَالله أعلم(٦).

وقد نقل ابن حجر في (الأمالي) قول الذهبي في نُعَيْمٌ بأنه مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَلَى إِمَامَتِهِ(٧)، ثم تعقبه بقوله: "نُعَيْمٌ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يَطْعَنْ فِيهِ أَحَدٌ بِحُجَّةٍ وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ"(٨). وقال في التهذيب: "وأما نعيم فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة"(٩). وقال في التقريب: "صدوق يخطئ كثيرا"(١٠). **وخلاصة القول فيه:** أنه صدوق له مناكير لا سيما في الفتن.

وقال في (هدي الساري): "مَشْهُور من الْحفاظ الْكِبَار لقِيه البُخَارِيّ، وَلكنه لم يخرج عَنهُ فِي الصَّحِيح سوى مَوضِع أَو موضِعين، وعلق لَهُ أَشْيَاء أخر،

---

(١) تاريخ بغداد (٤٢٨/١٥) ت.

(٢) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣٩٨، رقم ٥٢٨.

(٣) تاريخ الثقات، ص ٤٥١، ت ١٦٩٥.

(٤) الجرح والتعديل (٤٦٣/٨)

(٥) المستدرك على الصحيحين (٣٢٢/١) ح ٧٣٨.

(٦) مقدمة فتح الباري (٤٤٧/١).

(٧) تذكرة الحفاظ (٦/٢) ت ٤٢٤، وعبارته: "وهو مع إمامته منكر الحديث".

(٨) الأمالي المطلقة، ص ١٤٧، رقم ١١٥.

(٩) تهذيب التهذيب (٤٦٣/١٠) ت ٨٣٢.

(١٠) التقريب، ص ٥٦٤، ت ٧١٦٦.

وروى لَهُ مُسلم فِي الْمُقدمَة موضعًا وَاحِدًا(١)، وَأَصْحَاب السّنَن إِلَّا النَّسَائِيّ (٢). وقال الذهبي: "وروى عنه البخاري مقرونا بآخر"(٣).

فقد روى له البخاري مقرونا بغيره، وما أخرجه له معلقاً ليس على شرطه، وما أخرجه له مسلم أيضاً ليس على شرطه؛ لأنه أخرج له في مقدمة صحيحه(٤). وقد فرق العلماء بين مقدمة صحيح مسلم وبين الصحيح نفسه، قال ابن القيم تحت عنوان: (لم يشْتَرط مُسلم فِي مُقَدّمَة صَحِيحه مَا شَرطه فِي صَحِيحه): "وَأما قَوْلكُم إِن مُسلما روى لِسُفْيَان بن حُسَيْن فِي صَحِيحه فَلَيْسَ كَمَا ذكرْتُمْ وَإِنَّمَا روى لَهُ فِي مُقَدّمَة كِتَابه، وَمُسلم لم يشْتَرط فِيهَا مَا شَرطه فِي الْكتاب من الصِّحَّة، فلهَا شَأْن ولسائر كِتَابه شَأْن آخر، وَلَا يشك أهل الحَدِيث فِي ذَلِك"(٥).

فيستفاد مما تقدم أن شرط مسلم في صحيحه مختلف عن شرطه في مقدمة الصحيح ، ولذلك يجد المتأمل في كتاب (تهذيب الكمال) أن صاحبه استعمل رمزاً مختلفاً لمن أخرج له مسلم في المقدمة يختلف عن الرمز الذي استعمله لمن أخرج له في الصحيح نفسه، حيث استعمل (مق) لمن أخرج له في المقدمة، و(م) لمن أخرج له في الصحيح.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (٢٢/١).

(٢) هدي الساري (٤٤٧/١).

(٣) تذكرة الحفاظ (٦/٢) ت ٤٢٤. مثال ذلك: صحيح البخاري/كتاب الأحكام/بَابُ إِذَا قَضَى الحَاكِمُ بِجَوْرٍ...(٢٦٢٨/٦) ح ٦٧٦٦، كتاب المغازي/بَابُ بَعْثِ النَّبِيِّ (ﷺ) خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ (١٥٧٧/٤)ح ٤٠٨٤، وفي هذين الموضعين روى له مقرونا بغيره.

(٤) (٢٢/١).

(٥) الفروسية، لابن القيم، ص ٢٤٢.

٢١- **يَحْيَى بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ الْمِصْرِيَّ، وَقد ينْسب إِلَى جده [خ م ق]:** قال عنه النسائي: "ضَعِيف"(١). وقد وصف الذهبي تضعيف أبي حاتم له بالتعنت، فقال: "قد علم تعنت أبي حاتم في الرجال، وإلا فالشيخان قد احتجا به"(٢). ووصف تضعيف النسائي له بالإسراف، فقال: "وقال النسائي: ضعيف. وأسرف بحيث أنه قال في وقت آخر: ليس بثقة، وأين مثل ابن بكير في إمامته وبصره بالفتوى وغزارة علمه؟!(٣). وقال أيضاً: "كَانَ غَزِيْرَ العِلْمِ، عَارِفاً بِالحَدِيْثِ وَأَيَّامِ النَّاسِ، بَصِيْراً بِالفَتْوَى، صَادِقاً، دَيِّناً، وَمَا أَدْرِي مَا لَاحَ لِلنَّسَائِيِّ مِنْهُ حَتَّى ضَعَّفَهُ، وَقَالَ مَرَّةً: لَيْسَ بِثِقَةٍ" وَهَذَا جَرْحٌ مَرْدُوْدٌ، فَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ، وَمَا عَلِمتُ لَهُ حَدِيْثاً مُنْكَراً حَتَّى أُورِدَهُ(٤). قال عنه الذهبي: "هو محدث مصر الإمام الحافظ الثقة"(٥). وقال عنه: "ثقة، صاحب حديث ومعرفة، يحتج به في الصحيحين"(٦). ووثقه الخليلي (٧). وقال ابن حجر: "ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك"(٨).

وَقَالَ البُخَارِيّ فِي تَارِيخه الصَّغِير(٩) مَا روى يحيى بن بكير عَن أهل الْحجاز فِي التَّارِيخ فَإِنِّي أتقيه" قال ابن حجر بعد ما حكى كلام البخاري: "فَهَذَا

(١) الضعفاء والمتروكون، ص ١٠٧، ت ٦٢٤.
(٢) تذكرة الحفاظ (٨/٢) ت ٤٢٥.
(٣) تذكرة الحفاظ (٨/٢) ت ٤٢٥.
(٤) سير أعلام النبلاء (٦١٤/١٠)
(٥) تذكرة الحفاظ (٧/٢) ت ٤٢٥.
(٦) ميزان الاعتدال (٣٩١/٤) ت ٩٥٦٤.
(٧) الإرشاد (٢٦٢/١).
(٨) تقريب التهذيب، ص ٥٩٢، ت ٧٥٨٠.
(٩) ولم أقف عليه في التاريخ.

يدلك على أَنه ينتقى حَدِيث شُيُوخه، ولِهَذَا مَا أخرج عَنهُ عَن مَالك سوى خَمْسَة أَحَادِيث مَشْهُورَة مُتَابعَة، ومعظم مَا أخرج عَنهُ عَن اللَّيْث ... وروى لَهُ مُسلم، وابن ماجه"(١). وقد بين العيني أن مُسلما أخرج له عَن اللَّيْث ... ولَم يخرج لَهُ عَن مَالك شَيْئا، ثم ذكر السبب في عدم إخراجه عن مالك شيئاً، فقال: "ولعله – والله أعلم– لقول الباجيّ: وقد تكلم أهل الحَدِيث فِي سَمَاعه الْمُوَطَّأ من مَالك"(٢). وقد ذكر الباجي سبب كلام أهل الحَدِيث فِي سَمَاع يحيى الْمُوَطَّأ من مَالك؛ وتثبته في الليث، فقال: "ومعظم مَا أخرج عَنهُ البخاري عَن اللَّيْث، وَذَلِكَ أَنه قد تكلم أهل الحَدِيث فِي سَمَاعه الْمُوَطَّأ من مَالك؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سمع بِقِرَاءَة حبيب كَاتب مَالك(٣)، وَهُوَ ثَبت فِي اللَّيْث، وسبب تثبته فيه أنه كَانَ جَار اللَّيْث وَهُوَ أثبت النَّاس فِيهِ، وَعِنْده عَن اللَّيْث مَا لَيْسَ عِنْد أحد"(٤).

فلم يُسلَّم للنسائي تضعيفه في الجملة، فربما يكون التضعيف مقيداً في روايته عَن أهل الْحجاز فِي التَّارِيخ، كما ذكر البخاري أنه يتقي روايته عنهم في التاريخ، وقد ردّ الذهبي على من ضعفه ومنهم النسائي، ووصف تضعيفهم بالتعنت والإسراف، و معظم ما أخرجه البخاري عنه عن الليث وهو ثبت فيه، والذي أخرجه له عن مالك المتكلم في سماعه منه أخرجه متابعة، وليس بالكثير بل خمسة أحاديث. ومسلم أخرج له عن الليث وهو ثبت فيه ولم يخرج له عن مالك شيئاً.

---

(١) مقدمة فتح الباري (٤٥٢/١)، تهذيب التهذيب (٢٣٨/١١) ت ٣٨٨، ولم أقف عليه في التاريخ.

(٢) عمدة القاري (٤٧/١) بتصرف.

(٣) وقال مسلمة بن قاسم في كتاب "الصلة": يتكلم فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب، وعرض حبيب عندهم ضعيف، ووصفه ابن معين بأنه شرّ عرض [إكمال تهذيب الكمال ( ٦٢٥/٦) ت٥٣٢٤].

(٤) التعديل والتجريح (١٢١٣/٣) بتصرف.

**٢٢- يَعْقُوب بن حُمَيد بن كاسب الْمدنِي، وَقد ينْسب إِلَى جده [عخ ق]:** وقد تناولته بناء على من رجح أن البخاري أخرج له في الصحيح، فقد روى البُخَارِيّ فِي كتاب الصُّلْح(١) وَفِي فضل من شهد بَدْرًا(٢) حديثين عَن يَعْقُوب غير مَنْسُوب عَن إِبْرَاهِيم بن سعد. فَقيل: هُوَ ابن كاسب هَذَا، وَقيل: ابن إِبْرَاهِيم الدَّوْرَقِي(٣)، وقيل: غيرهما، وَالْأَشْبَه أَنه ابن كاسب، وَبِذَلِك جزم أَبُو أَحْمد الْحَاكِم، وَأَبُو إِسْحَاق الحبال، وَأَبُو عبد الله بن مَنْدَه، وَغير وَاحِد"(٤). و الأشبه أنه ابن كاسب؛ لأنه قَدْ روى عنه فِي كتاب" أفعال العباد" حديث صالح بْن كيسان..."(٥).

**قال ابن حجر:** "والْحَدِيث الَّذِي أخرجه لَهُ فِي الصُّلْح تَابعه عَلَيْهِ مُحَمَّد بن الصَّبَّاح عِنْد مُسلم(٦) وَأبي دَاوُد(٧)، وَالَّذِي أخرجه لَهُ فِي فضل من شهد بَدْرًا، فإن يَعْقُوب – الذي ورد فيه– يغلب على ظَنِّي أَنه الدَّوْرَقِي"(٨).

**وقد ضعف النسائي ابن كاسب،** فقال: "لَيْسَ بِشَيْء"(٩). وقال في موضع آخر: ليس بثقة(١٠). وَقد أوضح ابنُ أبي خَيْثَمَة أمره فَحكى عَن يحيى بن معِين

---

(١) بَابُ إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْحِ جَوْرٍ...(٩٥٩/٢) ح ٢٥٥٠، حديث: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا..».

(٢) كتاب المغازي (١٤٦٤/٤) ح ٣٧٦٦. حديث: « إِنِّي لَفِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ...».

(٣) يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي مولاهم، أبو يوسف الدورقي، ثقة من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين، وله ست وثمانون سنة وكان من الحفاظ ع [التقريب، ص ٦٠٧، ت ٧٨١٢].

(٤) ينظر: مقدمة فتح الباري (٤٥٣/١، ٤٥٤).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال (٣٢٠/٣٢) ت ٧٠٨٦.

(٦) صحيح مسلم/كتاب الأقضية/بَابُ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ ...(١٣٤٣/٣)ح (١٧١٨/١٧).

(٧) السنن لأبي داود/كتاب السنة/بَابٌ فِي لُزُومِ السُّنَّةِ (٢٠٠/٤) ح ٤٦٠٦.

(٨) مقدمة فتح الباري (٤٥٤/١) بتصرف.

(٩) الضعفاء والمتروكون، ص ١٠٦، ت ٦١٦.

(١٠) تهذيب التهذيب (٣٨٤/١١).

لَيْسَ بِثِقَة، فَقَالَ: فَقلت لَهُ من أَيْن ذَاك؟ قَالَ: لِأَنَّهُ مَحْدُود، قلت: أَلَيْسَ هُوَ فِي سَمَاعه ثِقَة؟ قَالَ: بلَى... قَالَ ابن أَبي خَيْثَمَة: قلت لمصعب الزبيري: إِن ابن معِين يَقُول فِي ابن كاسب إِن حَدِيثه لَا يجوز؛ لِأَنَّهُ مَحْدُود، فَقَالَ: إِنَّمَا حَدّه الطالبيون تحاملا عَلَيْهِ، وليس حدود الطالبيين عندنا بشيء؛ لجورهم، وابن كاسب ثقة مأمون ثِقَة صَاحب حَدِيث"(١). فعدم توثيقه بسبب أنه محدود لا يعتد به وذلك لظلم من حدوه وتحاملهم عليه، والله أعلم.

**قال ابن حجر عن جرحه بسبب حدّ الطالبيين له:** "فَمن هَذِه الْجِهَة لَيْسَ الْجرْح فِيهِ بقادح"(٢). وذلك لظلمهم وتحاملهم عليه.

**أمّا ما ذكر الْعقيلِيّ عَن زَكَرِيَّا بن يحيى الْحلْوانِي قَالَ:** رَأَيْت أَبَا دَاوُد جعل أَحَادِيث ابن كاسب وقايات على ظُهُور كتبه(٣)، فَسَأَلته عَن ذَلِك، فَقَالَ: رَأَيْت فِي مُسْنده أَحَادِيث مُنكرَة، فطالبناه بالأصول فدافعنا ثمَّ أخرجهَا بعد، فَإِذا تِلْكَ الْأَحَادِيث مُغيرَة بِخَط طري كَانَت مَرَاسِيل فأسندها وَزَاد فِيهَا(٤) فَهَذَا الْجرْح

---

(١) ينظر: أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، ص ٤٣٨، رقم ١٠٠، التعديل والتجريح، للباجي (١٢٤٨/٣) ت١٥٣٣، مقدمة فتح الباري (٤٥٤/١)، تهذيب التهذيب (٣٨٤/١١) ت ٧٤٥.

(٢) مقدمة فتح الباري (٤٥٤/١).

(٣) الوقاية: ما يوقى به الكتاب [معجم مصطلحات المخطوط العربي، ص ٣٨٧] فقد احتاج النساخ والعلماء إلى استعمال أوراق لحفظ كتبهم مما يكون سببا في ضياعها كالتلف والرطوبة والتمزق، فجعلوها فوق ظهور كتبهم في أوائلها أو في أواخرها لا في نفس الكتاب، وأسموا هذه الأوراق بالوقايات، ويكتبون فيها ما لا قيمة له عندهم غالبا، وربما استعمل أهل الحديث هذه الأوراق لتدوين السماعات، قال السخاوي: «أَوْ يَكْتُبُ الطَّالِبُ التَّسْمِيعَ (آخِرَ الْجُزْءِ) أَوِ الْكِتَابِ (وَإِلَّا) أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكْتُبْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، فَيَكْتُبُهُ (ظَهْرَهُ) أَيْ: فِي ظَهْرِهِ، وَرُبَّمَا فَعَلَ السَّلَفِيُّ وَغَيْرُهُ نَحْوَهُ حَيْثُ يَكْتُبُونَ التَّسْمِيعَ فِيمَا يَكُونُ لِلْمَسْمُوعِ كَالْوِقَايَةِ» [ فتح المغيث (١١٥/٣)]

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٤٤٦/٤) ت ٢٠٥٧. ونقله ابن حجر في مقدمة الفتح (٤٥٤/١).

قَادِح، ولِهَذَا لم يخرج عَنهُ أَبُو دَاوُد شَيْئا، وَأَكْثر عَنهُ ابن ماجه(١). أقول: ولعل من ضعفوه اعتمدوا هذا السبب، والله أعلم.

**ودافع بعض العلماء عن ابن كاسب، قال ابن حبان:** "كان ممن يحفظ ممن جمع وصنف واعتمد على حفظه، فربما أخطأ في الشيء بعد الشيء، وليس خطأ الإنسان في شيء يهم فيه ما لم يفحش ذلك منه بمخرجه عن الثقات إذا تقدمت عدالته"(٢). ولَا عِبْرَة بقول الْأَزْدِيّ فيه: ضَعِيف الحَدِيث(٣)؛ لِأَنَّهُ هُوَ ضَعِيف فَكيف يعْتَمد فِي تَضْعِيف الثِّقَات(٤). وقد أثنى عليه البخاري فقال: لم يزل خيراً هو في الأصل صدوق(٥). وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"(٦).

ومما سبق يتبين أن ابن كاسب ليس ضعيفا عند الإمام البخاري، وأخرج له متابعة، وأن عدم توثيقه بسبب أنه محدود لا يعتد به، وذلك لظلم من حدّوه وتحاملهم عليه، وأن ما له من مناكير يرد إذا تفرد به، وليس في الصحيحين منه شيء، والله أعلم.

- **والنتيجة التي توصلت إليها من خلال دراسة من ضعفهم النسائي من رجال صحيح البخاري وكذا رجال صحيح مسلم –الذين اشترك مسلم مع البخاري في الإخراج لهم–** أن النسائي لا يسلم له التضعيف في غالب من ضعفهم كأحمد بن صالح المصري، ومن يسلم له تضعيفه – **أو على فرض التسليم– فالشيخان أخرجا له بكيفية خاصة كما يأتي:**

---

(١) مقدمة فتح الباري (٤٥٣/١، ٤٥٤).

(٢) الثقات، لابن حبان (٢٨٥/٩).

(٣) الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢١٥/٣) ت ٣٨٢١.

(٤) مقدمة فتح الباري (٣٨٦/١).

(٥) تهذيب التهذيب (٣٨٤/١١).

(٦) التقريب ص٦٠٧، ت ٧٨١٥.

**أولاً:** أنهما انتقيا من صحيح حديثه. أو أخذا عنه ما رواه قبل اختلاطه وذهاب بصره وسوء حفظه.

**ثانياً:** أن غالب ما أخرجاه لهذا الصنف إنما هو في المتابعات، لا في الأصول. قال ابن كثير: « ويُغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف –: ما لا يُغتفر في الأصول، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك»(١).

**ثالثاً:** متابعة غيرهم لهم. أو لوجود شواهد تقوي رواياتهم.

**رابعاً:** إخراج البخاري لهم في المعلقات وهي ليست على شرطه.

**خامساً:** أنهما لم يكثرا من التخريج عنهم.

**سادساً:** لا يعتمدان الضعيف في الأحكام، إنما ذلك في الفضائل والمناقب والرقائق وشبهها.

**سابعاً:** ومنهم من أخرج له مسلم في المقدمة ولم يخرج له في الصحيح كنعيم بن حماد–على فرض التسليم للنسائي– وشرطه في المقدمة ليس كشرطه في الصحيح كما سبق.

**هذا هو الجواب التفصيلي على من طعن النسائي في رجال الصحيحين، وهناك جواب إجمالي على من طعن في رجال الصحيحين، وهو:**

١- **أَنَّ الْجَرْحَ لَا يَثْبُتُ عندهما إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ وَذُكِرَ مُوجِبُهُ، قال الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي:** "فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ قَدِ احْتَجَّ بِجَمَاعَةٍ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الطَّعْنُ فِيهِمْ وَالْجَرْحُ لَهُمْ كَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّابِعِينَ، وَكَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ، وَهَكَذَا فَعَلَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ فَإِنَّهُ احْتَجَّ بِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ وَجَمَاعَةٍ غَيْرِهِ اشْتُهِرَ عَمَّنْ

(١) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، ص٥٩، النوع: الخامس عشر.

يَنْظُرُ فِي حَالِ الرُّوَاةِ الطَّعْنُ عَلَيْهِمْ ... فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْجَرْحَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ وَذُكِرَ مُوجِبُهُ(١).

٢- وقد بين الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٩٤هـ) كيف أخرج البخاري ومسلم للضعفاء في صحيحيهما، وهو أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم، ولو كان ضعف هؤلاء قد ثبت عند البخاري لما خرج حديثهم، ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه"(٢). أي أن أسباب الجرح مختلفة وقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح.

٣- **وقد أجاب ابن الصلاح** على من عَابَ مُسلما بروايته فِي صَحِيحه عَن جمَاعَة من الضُّعَفَاء أَو المتوسطين الواقعين فِي الطَّبَقَة الثَّانِيَة الَّذين لَيْسُوا من شَرط الصَّحِيح أَيْضاً بِأَن ذَلِك لأحد أَسبَاب لَا معاب عَلَيْهِ مَعهَا(٣):

**أَحدهَا:** أَن يكون ذَلِك فِيمَن هُوَ ضَعِيف عِنْد غَيره، ثِقَة عِنْده، وَلَا يُقَال: إِن الْجرْح مقدم على التَّعْدِيل وَهَذَا تَقْدِيم للتعديل على الْجرْح؛ لِأَن الَّذِي ذَكرْنَاهُ مَحْمُول على مَا إِذا كَانَ الْجرْح غير مُفَسّر السَّبَب، فَإِنَّهُ لَا يعْمل بِهِ. وَيحْتَمل أَيْضاً: أَن يكون ذَلِك فِيمَا بَيّن الْجَارِح فِيهِ السَّبَب واستبان مُسلم بُطْلَانه، وَالله أعلم.

**الثَّانِي:** أَن يكون ذَلِك وَاقعا فِي الشواهد والمتابعات لَا فِي الْأُصُول، وَذَلِكَ بِأَن يذكر الحَدِيث أَولا بِإِسْنَاد نظيف رِجَاله ثِقَات ويجعله أصلاً، ثمَّ يتبع ذَلِك بِإِسْنَاد آخر أَو أَسَانِيد فِيهَا بعض الضُّعَفَاء على وَجه التَّأْكِيد بالمتابعة أَو لزِيَادَة فِيهِ...

---

(١) الكفاية، ص ١٠٨، ١٠٩، بَابُ الْقَوْلِ فِي الْجَرْحِ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفِ أَمْ لَا.

(٢) شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، ص ٧٠، ٧١.

(٣) صيانة صحيح مسلم، ص ٩٦- ١٠٠، وينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٢٥/١، ٢٦).

**الثَّالث:** أَن يكون ضعف الضَّعِيف الَّذِي احْتج بِهِ طَرَأَ بعد أَخذه عَنهُ باختلاط حدث عَلَيْهِ غير قَادِح فِيمَا رَوَاهُ من قبل فِي زمَان سداده واستقامته، كَمَا فِي أَحْمد بن عبد الرَّحْمَن بن وهب ابْن أخي عبد الله بن وهب، فَذكر الْحَاكِم أَبُو عبد الله أَنه اخْتَلَط بعد الْخمسين وَمِائَتَيْنِ بعد خُرُوج مُسلم من مصر، فَهُوَ فِي ذَلِك كسعيد بن أبي عَرُوبَة وَعبد الرَّزَّاق وَغَيرهمَا مِمَّن اخْتَلَط آخراً، وَلم يمْنَع ذَلِك من الِاحْتِجَاج فِي الصَّحِيحَيْنِ بِمَا أَخذ عَنْهُم قبل ذَلِك.

وقد قيل لمُسلم بن الْحجَّاج: قد أكثرت الرِّوَايَة فِي كتابك الصَّحِيح عَن أَحْمد بن عبد الرَّحْمَن الْوَهْبِي، وحاله قد ظهر. فَقَالَ: إِنَّمَا نقموا عَلَيْهِ بعد خروجي من مصر.

**الرَّابِع:** أَن يَعْلُو بالشخص الضَّعِيف إِسْنَاده، وَهُوَ عِنْده بِرِوَايَة الثِّقَات نَازل، فيذكر العالي وَلَا يطول بِإِضَافَة النَّازِل إِلَيْهِ مكتفيا بِمَعْرِفَة أهل الشَّأْن بذلك...

# المبحث السادس
# نماذج من الأحاديث الضعيفة في السنن الصغرى للنَّسائي

إن تضعيف الإمام النَّسائي لأحاديث في السنن يدل على أن شرطه ليس أشد من شرط البخاري ومسلم كما قال الإمام سَعْدُ بنُ عَلِيٍّ الزَّنْجَانِيّ، **وهذه نماذج من الأحاديث الضعيفة في السنن الصغرى.**

١- **قال الإمام النسائي** (رحمه الله): أَخْبَرَنَا أَبُو الأَزْهَرِ، أَحْمَدُ بْنُ الأَزْهَرِ النَّيْسَابُورِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ...الحديث» **قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ:** «فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ» [كتاب قيام الليل/ بَابُ ثَوَابِ مَنْ صَلَّى فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً...(٢٦٢/٣) ح١٨٠٢]. وقد أخرج الإمام النسائي في الباب هذا الحديث من طرق أخرى، وهذا يدل على أنه لم يخرج للضعيف اعتماداً عليه، وتخريجه للضعيف اعتماداً عليه قليل، والله أعلم. **وقد بين الشيخ محمد بن علي بن آدم الإثيوبي** غرض النسائي من إيراده للطريق الذي فيه فُليح، فقال: "الظاهر أن الإمام النسائي (رحمه الله) أشار بقوله السابق إلى أن رفع فُليح الحديث من طريق الْمُسَيَّبِ غير صحيح، وإنما المحفوظ من طريقه كونه موقوفًا، ولذا عقّبه برواية زهير بن معاوية الموقوفة" [ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (١٩٢/١٨) بتصرف].

**وقد وافق النسائيَ على تضعيف فُلَيح:** يحيى بن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، وقد احتج به الشيخان وأكثر أحاديثه عند البخاري في غير الأحكام [ينظر: ترجمته في المبحث الخامس رقم ١٧].

٢- **قال الإمام النسائي** (رحمه الله): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه) عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً...الحديث» **قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ:** «هَذَا خَطَأٌ، ومُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ضَعِيفٌ، هُوَ ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ سِوَى هَذَا الْوَجْهِ بِغَيْرِ اللَّفْظِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ»[كتاب قيام الليل/ الِاخْتِلَافُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ (٣/٢٦٤) ح١٨١١]. **قال الشيخ محمد بن علي بن آدم الإثيوبي:** "وقوله (قَالَ أَبو عَبد الرحْمَنِ: هَذَا خَطَأٌ) يعني كونه من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) خطأ، والصواب أنه من حديث أم حبيبة (رضي الله عنها) كما رواه فُلَيح بن سليمان، ومع ذلك، فهو ضعيف من طريقه أيضا؛ لأنه ضعيف، خالف في رفعه زهير بن معاوية، وهو ثقة ثبت [التقريب، ص ٢١٨، ت ٢٠٥١]، رواه موقوفًا، كما تقدم. وإنما رجّح المصنف (النسائي) (رحمه الله) رواية فُليح على رواية محمد بن سليمان مع كون كل منهما ضعيفا؛ لكون الحديث محفوظا من مسندها من روايات الحفاظ، كما تقدم، فتأيدت روايته بها، واللَّه تعالى أعلم بالصواب. وقوله (وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ضَعِيفٌ) بيان لسبب كونه خطأً، وهو أن محمد بن سليمان أخطأ فيه؛ لأنه ضعيف، فجعله من مسند أبي هريرة (رضي الله عنه) [ذخيرة العقبى (١٨/١٩٧) بتصرف، وينظر: التاريخ الكبير (١/٩٩) ت٢٧٨، و الكامل، لابن عدي (٧/٤٦٤) ت ١٧٠١].

**وقد وافق النسائيَ على تضعيفه:** أبو داود [سؤالات أبي عبيد الآجري، ص ١٥٦/ رقم ١٣٣]. وذكره ابنُ حبان في [الثقات (٩/٥٢)]" وقال: يُخَالف ويخطئ. وقال ابن عدي: "مضطرب الحديث ... وابن الأصبهاني هذا قليل

الحديث، ومقدار ما له، قد أخطأ فِي غير شيء مِنْهُ" [الكامل (٤٦٤/٧، ٤٦٥) ت١٧٠١].وقال ابن حجر: "صدوق يخطىء" [التقريب، ص ٤٨١، ت٥٩٣٠].

٣- **قال الإمام النسائي** (رحمه الله): أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ فَضَالَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، ح وَأَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَعِيدٌ(١): حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ سَيْفٍ، الْمَعَافِرِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: "بَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) إِذْ بَصُرَ بِامْرَأَةٍ لَا تَظُنُّ أَنَّهُ عَرَفَهَا...الحديث" **قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ:** «رَبِيعَةُ، ضَعِيفٌ» [كتاب الجنائز/ باب النعي (٢٧/٤) ح ١٨٨٠]. وقد أخرج في الباب غيره. **وقد وافق النسائيَ على تضعيف ربيعة عدد من الأئمة.** قال البخاريّ: عنده مناكير [التاريخ الكبير (٢٩٠/٣) ت ٩٧٨]. وقال في [الأوسط (٣٠٢/١) ت ١٤٦٤: "روى أحاديث لا يتابع عليها". وذكره ابن حبّان في [الثقات (٣٠١/٦)] وقال: "كَانَ يُخطىء كثيرًا". قال الذهبي في الميزان (٤٣/٣) ت ٢٧٥١: "وضعفه الحافظ عبد الحق الأزدي ... فقال: هو ضعيف الحديث، عنده مناكير... فأما النسائي في كتاب التمييز فأورد له هذا(١)، وقال: ليس به بأس".

٤- **قال الإمام النسائي** (رحمه الله): أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ تَمِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» **قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ:** «عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ضَعِيفٌ، وَهَذَا الْحَدِيثُ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ(٢)، وَقَدْ رُوِيَ

(١) أي الحديث المذكور.

(٢) أي أن راويه الأعلى هو عمران بن حصين (رضي الله عنه) في الحديث السابق، وليس عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ (رضي الله عنه).

هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ» [كتاب الأيمان والنذور/ باب كفارة النذر (٢٩/٧) ح ٣٨٥٠]. وقد أخرج في الباب غيره. **قال الشيخ محمد بن علي بن آدم الإثيوبي مبيناً المراد من قول أبي عبد الرحمن النسائي:** "أراد به أن الصواب في هذا الحديث كونه عن الحسن، عن عمران (ﷺ) لا عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة (ﷺ) ؛ لمخالفة عليّ بن زيد، وهو ضعيف، منصورَ بنَ زاذان، وهو ثقة ثبت [التقريب، ص ٥٤٦/ ت ٦٨٨]، وليس غرض المصنّف (رحمه الله) بهذا تصحيح الحديث من رواية الحسن، عن عمران، وإنما مراده بيان الأخفّ ضعفًا، والأشدّ ضعفًا، فكونه من مسند عبد الرحمن (ﷺ) أضعف من كونه من مسند عمران (ﷺ).

والحاصل أن الحديث لا يصحّ من كلا الوجهين، وإنما الصحيح من حديث عمران (ﷺ) ما رواه أبو قلابة، عن عمه، عنه، فإنه صحيح؛ لاتصاله، وثقة رجاله، كما أشار إليه المصنّف (رحمه الله)، بقوله: "وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ" [ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٨٨/٣١) بتصرف]. **ووافق النسائيَ على تضعيف علي بن زيد**، ابنُ سعد، قال: "وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتج به" [الطبقات (١٧٨/٧) ت ٣١٩٥]، وابنُ حجر، قال: "ضعيف" [التقريب، ص ٤٠١/ ت ٤٧٣٤]. وقال أبو حاتم: "ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوى" [الجرح والتعديل (١٧٨/٦) ت ١٠٢١]. وضعفه آخرون.

٥- **قال الإمام النسائي** (رحمه الله): أَخْبَرَنَا أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) كَانَ إِذَا دَعَا قَالَ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ، وَالْحَزَنِ،

وَالْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ، وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ" **قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ:** «سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ شَيْخٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَاهُ لِلزِّيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ» [كتاب الاستعاذة/ باب الاستعاذة من الْحَزَنِ (٢٥٨/٨) ح ٥٤٥٣]. ولم يخرج الإمام النسائي (رَحِمَهُ اللَّهُ) في الباب غيره. وأخرج الإمام النَّسائي الحديث عن سلمة وإن كان يراه ضعيفاً؛ لكون الحديث تضمن زيادة لم ترد في الحديث الصحيح، **وهي قوله: "وضَلَع الدَّيْن"**(١)، وسعيد بن سلمة ليس ضعفه شديداً، وهذا مما يعتذر به عن تخريجه للضعيف، وقد أخرجه بإسناد آخر صحيح(٢)، والله أعلم.

**وقد ضعف** ابنُ حجر سعيد بن سَلَمة من جهة حفظه، أما من حيث الكتاب فهو صحيح الكتاب، قال ابن حجر: "صدوق صحيح الكتاب، يخطئ من حفظه" [التقريب، ص ٢٣٦/ ت ٢٣٢٦]. قال الذهبي: "اعتمده مسلم، وخرج له النسائي، وضعفه" [ميزان الاعتدال (١٤١/٢) ت ٣١٩٨، والمغني (٢٦٠/١) ت ٣٤٠١]. وقال في الكاشف (٤٣٧/١) ت : ١٨٩٤" ضعفه النسائي وقواه بن حبان"

**وقد اكتفيت بذكر نماذج من السنن الصغرى ولم أتعرض لذكر نماذج من السنن الكبرى**؛ لأن الإمام النسائي نفسه قال عن الكبرى – كما نقل عنه محمد بن معاوية الأحمر الراوي عنه–: "كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول(٣)"

---

(١) الضَّلَع بِفَتْحَتَيْنِ وَالضَّاد مُعْجمَة بِمَعْنى الثّقل والشدة، وَالدّين بِفَتْح الدَّال هُوَ الرِّوَايَــة أَي: ثقل الدّين وشدته [حاشية السندي على سنن النسائي (٢٥٨/٨)].

(٢) ينظر: المجتبى/كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الهمّ (٢٥٧/٨) ح٥٤٥٠.

(٣) وقد ضعف أحاديث في الكبرى، منها: ١– حديث: "أَنَّ الصَّلَاةَ فُرِضَتْ بِمَكَّةَ، وَأَنَّ مَلَكَيْنِ أَتَيَا رَسُولَ اللهِ (ﷺ)....الحديث" قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: "وَسَعْدٌ ضَعِيفٌ" [كتاب الصلاة/أين فرضت الصلوات (٢٠٠/١) ح٣١٢]. ٢– حديث: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ ...الحديث»=

... والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح كله»([1]). فلا حاجة لذكر نماذج من الكبرى ما دام الإمام النسائي نفسه ذكر أن بعض أحاديثها معلولة، والله أعلم.

ولم يخرج الإمام النسائي للضعيف اعتمادا عليه، وإنما كان منهجه كما ذكر ابن رجب الحنبلي –في سياق حديثه عن اعتراض على منهج الإمام الترمذي في السنن– بأنه في غالب الأبواب يبدأ في الأحاديث الغريبة الإسناد، فأجاب بأن ذلك ليس بعيب، فإنه (رحمه الله) يبين ما فيها من العلل، ثم يبين الصحيح من الإسناد. وكان مقصده (رحمه الله) ذكر العلل، ولهذا نجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له"([2]).

---

=قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: "وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَحَكِيمٌ ضَعِيفٌ" [كتاب الزكاة/حد الغنى ما هو (٧٧/٣) ح ٢٣٨٤]. ٣- حديث: " أَنَّ رَسُولَ اللهِ (ﷺ) نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ ". قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: « أَبُو تَقِيٍّ هَذَا ضَعِيفٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُهُ لِعِلَّةِ الِاخْتِلَافِ» [كتاب الصيام/ باب النهي عن صيام يوم السبت.../ ذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (٢١٢/٣) ح٢٧٨١]. وقد اعتذر عن إخراجه بما ذكر.

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٤٨٤/١)، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، للسيوطي – قسم ١ – ت الأندونوسي» (١١٦٨/٣)، مقدمة شرح السيوطي للمجتبى (٦/١).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (٥٢/١) بتصرف.

# الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد وفقني الله لإتمام هذا البحث وإخراجه، ومن خلال معايشتي له توصلت بفضل الله وتوفيقه إلى عدة نتائج، أهمها:

١- لم يرد عن الإمام النَّسائي أنه قال: شرطي أشدّ من شرط البخاري ومسلم.

٢- عبارة: "إِنَّ لأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَرْطاً فِي الرِّجَالِ أَشَدَّ مِنْ شَرْطِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ" منسوبة إلى الإمام سَعْد بن عَلِيٍّ الزَّنْجَانِيّ، ومصدرها سؤال الحافظ ابن طاهر له، وقد تتابع الأئمة على نقل هذه العبارة في كتبهم.

٣- من الأئمة من قال بأن شرط النسائي أشد من شرط مسلم فقط، وهما: أبو علي بن السكن، والخطيب البغدادي.

٤- القائلون بأن شرط الإمام النسائي أشد من شرط الشيخين هم بعض العلماء لا جمهورهم.

٥- اعترض على القائلين بأن شرصط النسائي أشد من شرط الشيخين بأن في السنن الصغرى رجالاً مجهولين: إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيها أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة.

٦- عبارة الإمام الزنجاني وإن كان فيها شيء من المبالغة لمخالفتها لواقع الكتاب، تدل- ولا ريب- على شدة تحري النَّسائي في نقد الرجال.

٧- العبارة التي ذكرها الإمام الزَّنْجَانِيّ لم يبينها ولم يقم عليها دليلا، فهي مجرد دعوى علمية خالية من الحجة والبيان، فيحتمل أن يكون قد اعتمد على شدة تحري النسائي في نقد الرجال، ويحتمل أن يكون اعتمد على تجنب النَّسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين، ويحتمل أن

يكون اعتمد على أن النسائي سلك أغمض وأجلّ ما سلكه الأئمة الستة من مسالك.

٨- أن شرط الشيخين أشد من شرط افمام النسائي؛ لأنهما اشترطا الصحة في أصول الكتابين والإخراج عن الثقة، أما الإمام النَّسائيِّ فلم يشرط الصحة ولا التقيد بالثقة، وشرطه في المجتبى أقوى الشرط بعد الصحيحين، والله أعلم.

٩- القول بأن الإمام النسائي أخرج لكل من لم يجمع على تركه مذهب متسع إن حمل على ظاهره؛ لأنه يقتضي أن النَّسائي أخرج لجلّ الضعفاء، وهذا الظاهر غير مراد؛ لأمور سبق ذكرها.

١٠- إطلاق الإمام النَّسائيِّ والعلماء الصحة على السنن الصغرى لا يؤيد عبارة الإمام الزَّنْجانِيّ؛ لأن واقع الكتاب لا يشهد لهذه التسمية، فقد تتبع العلماء كتاب السنن للنَّسائيِّ ودرسوه دراسة تامة، فوجدوا فيه الصحيح والحسن والضعيف، وقد تكلم الإمام النسائي نفسه على أحاديث في السنن الصغرى، وذكر ما فيها من علل، وضعف جملة منها.

١١- وصف المحققون من العلماء إطلاق العلماء الصحة على السنن الصغرى بالتساهل، وحملوه على الأغلب أي أن غالب الأحاديث التي في السنن صحيحة وحسنة، والأحاديث الضعيفة فيها قليلة، والله أعلم.

١٢- المعروف والمشهور عند جمهور العلماء والمحدثين أن المجتبَى (السنن الصغرى) من تأليف الإمام النَّسَائِي نفسه، اختصره وانتقاه من السنن الكبرى بناء على طلب أمير الرملة منه، وابن السُّنِّي مجرّد راو له وليس من تأليفه، وهذا هو الصحيح للأدلة التي ذكرتها في البحث، وتحمل القصة على أن أغلب أحاديث السنن صحية، وأن الأحاديث الضعيفة فيها قليلة كما يشهد لذلك واقع الكتاب، والله أعلم.

١٣- دعوى الإمام الذهبي أن المجتبى من تأليف ابن السُّنِّي غير صحيحة؛ للأسباب التي سبق ذكرها.

١٤- لو كانت عبارة الإمام الزَّنْجاني صحيحة وواقعية، لأدرجت سنن النَّسَائي في عداد ما ألف في الصحيح المجرد كالصحيحين، ولتلقتها الأمة بالقبول، لكن هذا الأمر لم يكن إلا للصحيحين.

١٥- إن تضعيف الإمام النسائي لجماعة من رجال الصحيحين جعل بعض الأئمة يظنون أن شرط النسائي أشد من شرط الشيخين، فقد دلّل الإمام الذهبي على صدق الإمام عبارة سعد بن علي الزَّنْجانِيّ بأن النَّسائي ليّن جماعة من رجال الصحيحين.

١٦- أن الإمام النسائي لا يُسلّم له تضعيف من ضعفهم من رجال الصحيحين في غالب من ضعفهم، كأحمد بن صالح المصري..، ومن يُسلّم له تضعيفه –أو على فرض التسليم– فالشيخان أخرجا له بكيفية خاصة، كأن ينتقيا من صحيح حديثه، وغالب ما أخرجاه لهذا الصنف إنما هو في المتابعات لا في الأصول، ولم يكثرا من التخريج عنهم...

١٧- أن كلام الإمام النسائي إنما كان في بعض رجال الصحيحين لا في أحاديث الصحيحين، فينبغي أن نعرف هذا الفرق، وصحة مرويات بعض من تكلم فيهم النسائي من رجال الصحيحين لا يختلف فيها اثنان، فإخراج الشيخين لأحاديثهم دليل على صحة ذلك المروي.

١٨- أن احتجاج الإمامين: البخاري ومسلم بِجَمَاعَة سَبَق مِنْ غَيْرِهما الطَّعْنُ فِيهِمْ وَالْجَرْحُ لَهم دليل عَلَى أَنَّهُما ذَهَبا إِلَى أَنَّ الْجَرْحَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ وَذُكِرَ مُوجِبُهُ، أو أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم.

١٩- أن تضعيف الإمام النَّسائي لأحاديث في السنن يدل على أن شرطه ليس أشد من شرط الشيخين.

**وفي الختام:**

أوصي الباحثين المتخصصين في الحديث الشريف وعلومه أن يتناولوا مثل هذه الموضوعات لأهميتها، فمثل هذه العبارات التي تصدر عن بعض الأئمة ويغلب عليها المبالغة ولا تكون واقعية، تحتاج إلى الدراسة لبيان حقيقتها، وهل يوجد لها ما يؤيدها أم لا؟ حتى لا يحدث تعارض بين هذه العبارات وبين ما هو مقرر وواقع بالفعل، فلو تركت على ظاهرها متداولة، فربما يتوهم طلاب العلم أنها صحيحة، ويبنون عليها أحكاماً أو قناعات ليس في محلها، كما حدث من انتشار عبارة "كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف" بين طلاب العلم فقالوا على وفق هذه العبارة، وتبين من خلال الدراسة التي قام بها الشيخ شعيب الأرناؤوط وزملاؤه أن هذه العبارة مخالفة للواقع، وغير دقيقة، فمجموع الأحاديث الصحيحة والحسنة التي تفرّد بها ابن ماجه تساوي نصف ما انفرد به تقريبا.

وصلّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم

# المصادر والمراجع


١. أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان. د، ت.

٢. أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ) المحقق: إسماعيل حسن، الناشر: دار الوطن – الرياض، ط– ١، ١٤١٨هـ.

٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط –١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: د. محمد سعيد، ٣ أجزاء.

٤. إزالة الالتباس عن رجال صحيح البخاري الذين ضعفوا لاتفاقهم في الأسماء وأسماء الآباء مع الضعفاء، إعداد/ د. محمد عبد القوي عطية، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق – جامعة الأزهر، المجلد ٣٤، العدد ١، مارس ٢٠٢٢م.

٥. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، المؤلف: عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، المحقق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط– ١، ١٤١٤هـ.

٦. الأعلام، المؤلف: خير الدين الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، ط –١٥، ٢٠٠٢م.

٧. إكمال تهذيب الكمال، المؤلف: علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢ هـ) المحقق: محمد عثمان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط–١، ٢٠١١ م، ٦ أجزاء.

٨. الإلزامات والتتبع، المؤلف: علي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط –٢، ١٤٠٥هـ.
٩. الأمالي المطلقة، المؤلف: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، ط– ١، ١٤١٦هـ –١٩٩٥م.
١٠. الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط–١، ١٣٨٢هـ.
١١. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، المؤلف: أحمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط– ٢.
١٢. البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، المؤلف: الحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق ودراسة: أنيس أحمد الأندونوسي، أصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ٤ أجزاء.
١٣. البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر ، ط–١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م، ٢١ جزءاً.
١٤. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المؤلف: أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨هـ) المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٦ (٥ أجزاء، ومجلد فهارس).

١٥. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) تحقيق: د. أحمد محمد نور، الناشر: مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط-١، ١٣٩٩هـ.
١٦. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، د، ت.
١٧. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، المؤلف: أبو زرعة الدمشقي(ت٢٨١هـ)، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، د، ت.
١٨. تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: أبو حفص عمر المعروف بـ ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، ط-١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١٩. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المؤلف: شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: د. بشار عوّاد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط-١، ٢٠٠٣م.
٢٠. تاريخ الثقات، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز، ط-١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
٢١. التاريخ الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن (د، ت) ٨ أجزاء.
٢٢. تاريخ بغداد، المؤلف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: د. بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط-١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٢٣. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، ط-٢، ١٤٠٣هـ.
٢٤. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، للزمخشري، المؤلف: عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله السعد، الناشر: دار ابن خزيمة – الرياض، ط- ١، ١٤١٤هـ، ٤ أجزاء.
٢٥. تدريب الراوي، المؤلف: أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة (د، ت) جزءان.
٢٦. تذكرة الحفاظ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط- ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ٤ أجزاء.
٢٧. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء – الرياض، ط-١، ١٤٠٦هـ.
٢٨. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، المؤلف: هشام بن أحمد الأندلسي (٤٠٨ هـ - ٤٨٩ هـ)، تحقيق وتقديم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض – السعودية، ط-١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، جزءان
٢٩. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ه)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، جزء واحد.

٣٠. تهذيب التهذيب، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ه هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية – الهند، ط-١، ١٣٢٦هـ، ١٢ جزءا.
٣١. تهذيب الكمال، المؤلف: يوسف بن الزكي أبو الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط-١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠، ، ٣٥ جزءاً.
٣٢. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المؤلف: محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، المحقق: صلاح عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط-١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، جزءان.
٣٣. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي (ت ٨٠٤هـ)، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، ط-١، ١٤٢٩هـ ، ٣٦ جزءاً.
٣٤. الثقات، المؤلف: محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط-١، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣، ٩ أجزاء.
٣٥. جامع الأصول في أحاديث الرسول (ﷺ)، المؤلف: أبو السعادات ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط-١ (د، ت).
٣٦. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط-١، ١٤٢٢هـ، ٩ أجزاء.

٣٧. جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، المؤلف: محمد بن فتوح الميورقي (ت ٤٨٨ هـ)، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر- القاهرة، ١٩٦٦م.
٣٨. الجرح والتعديل، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر أباد الدكن- الهند، ط-١، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.
٣٩. الحديث والمحدثون، المؤلف: محمد محمد أبو زهو، ط- ١، مطبعة مصر ١٣٧٨هـ.
٤٠. ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، المؤلف: محمد بن علي بن آدم الإثيوبي الوَلَّوِي، الناشر: دار المعراج الدولية للنشر (جـ ١ - ٥)، دار آل بروم للنشر والتوزيع (جـ ٦ - ٤٠)، ط- ١، ١٤١٦ - ١٤٢٤هـ، ٤٢ جزءاً.
٤١. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، المؤلف: علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، وزميله، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان، ط-١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، جزءان.
٤٢. رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (ت ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط-١، ١٤٠٧هـ، جزءان.
٤٣. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، المؤلف: محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط- ٣، ١٤٠٧هـ.

٤٤. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، (د، ت) جزءان.
٤٥. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (د، ت) ٤ أجزاء.
٤٦. سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة (جـ ٤، ٥)، الناشر: مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط- ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م، ٥ أجزاء
٤٧. السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط-١، ١٤٢١هـ.
٤٨. سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) وحاشية الإمام السندي (ت ١١٣٨هـ) حققه ورقمه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، الناشر: دار المعرفة، بيروت- لبنان، بدون طبعة وتاريخ.
٤٩. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط-١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٥٠. سؤالات أبى بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو بكر البرقاني (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن، د، ت.

٥١. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو داود السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط-١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٥٢. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، المؤلف: أبو الحسن الدار قطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: د. موفق بن عبد الله ، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ط- ١، ١٤٠٤هـ.
٥٣. سؤالات السلمي للدار قطني، المؤلف: أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد، و زميله، ط-١، ١٤٢٧هـ.
٥٤. سير أعلام النبلاء، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، ط - ٣ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م، ٢٥ جزءا.
٥٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط-١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ١١ جزءاً.
٥٦. شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المحقق: ماهر ياسين الفحل، وزميله، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط-١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، جزءان.
٥٧. شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط- ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٨. شروط الأئمة الخمسة، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٩٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط-١، ١٤٠٥هـ.

٥٩. شروط الأئمة الستة، المؤلف: الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط-١، ١٤٠٥هـ.

٦٠. صيانة صحيح مسلم، المؤلف: أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط-٢، ١٤٠٨هـ.

٦١. الضعفاء الكبير، المؤلف: أبو جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، ط-١، ١٤٠٤هـ، ٤ أجزاء.

٦٢. الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو الحسن، الدار قطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحيم القشقري، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٣ – ١٤٠٤هـ.

٦٣. الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط-١، ١٤٠٦، ٣ أجزاء.

٦٤. الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، ط-١، ١٣٩٦هـ.

٦٥. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، ٦ أجزاء.

٦٦. طبقات الحفاظ، المؤلف: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط- ١، ١٤٠٣هـ.
٦٧. طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود الطناحي، وزميله، الناشر: دار هجر، ط-٢، ١٤١٣هـ، ١٠ أجزاء.
٦٨. الطبقات الكبرى، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط-١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ٨ أجزاء.
٦٩. طبقات المفسرين للداوودي، المؤلف: شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، جزءان.
٧٠. العبر في خبر من غبر، المؤلف: شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ٤أجزاء.
٧١. علل الترمذي الكبير، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة ، الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، وزميليه، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط- ١، ١٤٠٩هـ.
٧٢. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، المؤلف: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط- ٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، جزءان.
٧٣. العلل ومعرفة الرجال، المؤلف: أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الرياض، ط-١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ٣ أجزاء.

٧٤. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، وصوَّرتها دور أخرى: مثل (دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر) – بيروت، د، ت، ٢٥ جزءا.

٧٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: الحافظ ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، ١٣جزءاً.

٧٦. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، المؤلف: زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، المحقق: ماهر الفحل، وزميله، الناشر: دار الكتب العلمية، ط- ١، ١٤٢٢هـ ، جزءان.

٧٧. فتح المغيث، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين، الناشر: مكتبة السنة – مصر، ط-١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ٤ أجزاء.

٧٨. الفروسية، لابن القيم، المؤلف: ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: مشهور بن حسن، الناشر: دار الأندلس – السعودية – حائل، ط-١، ١٤١٤هـ.

٧٩. فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار = شروط الأئمة، المؤلف: محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار المسلم – الرياض، ط- ١، ١٤١٤هـ.

٨٠. فهرسة ابن خير الإشبيلي، المؤلف: ابن خير الإشبيلي (٥٠٢ – ٥٧٥هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، وابنه، الناشر: دار الغرب الإسلامي – تونس، ط-١، ٢٠٠٩م.

٨١. في رحاب السنة الكتب الصحاح الستة، المؤلف: د. محمد محمد أبو شهبة، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة، السنة السادسة والعشرون- ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٨٢. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، المؤلف: محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، بدون طبعة وتاريخ.
٨٣. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة، جدة، ط-١، ١٤١٣هـ.
٨٤. الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد، وزميله، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط-١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٨٥. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، المؤلف: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط- ١، ١٤٠٧هـ.
٨٦. الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، صححه: أبو عبدالله السورقي، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، ط-١، ١٣٥٧هـ.
٨٧. لسان العرب، المؤلف: جمال الدين ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، ط-٣، ١٤١٤هـ، ١٥جزءاً.
٨٨. لسان الميزان، المؤلف: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط-١، ٢٠٠٢ م، ١٠ أجزاء.

٨٩. المجتبى من السنن = السنن الصغرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط-٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ٩ أجزاء.
٩٠. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، المحقق: محمود إبراهيم، الناشر: دار الوعي – حلب، ط- ١، ١٣٩٦هـ، ٣ أجزاء.
٩١. المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: علي بن إسماعيل بن سيده [ت ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط- ١، ١٤٢١ هـ ، ١١ جزءاً.
٩٢. المدخل إلى الصحيح، المؤلف: الحاكم أبو عبد الله، النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. ربيع هادي المدخلي، الناشر: دار الإمام أحمد للنشر، ط- ١، ١٤٣٠هـ.
٩٣. المدخل إلى سنن النسائي، المؤلف: د. محمد محمدي النُّوساني، الناشر: قطاع المساجد- الكويت، ط-١، ١٤٢٩هـ.
٩٤. المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط- ١، ١٤١١هـ، ٤أجزاء.
٩٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ) = صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة وتاريخ، ٥ أجزاء.
٩٦. معجم المخطوط العربي، المؤلف: أحمد شوقي بنبين، وزميله، الناشر: الخزانة الحسنية – الرباط، ط- ٣، سنة ٢٠٠٥م.

٩٧. المعجم الوسيط، المؤلف: إبراهيم مصطفى، وآخرون، تحقيق: مجمع اللغة العربية، الناشر: دار الدعوة، بدون طبعة وتاريخ، جزءان.
٩٨. معرفة الرجال عن يحيى بن معين... رواية ابن محرز، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، ط- ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، جزءان.
٩٩. المغني في الضعفاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، بدون طبعة وتاريخ.
١٠٠. مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٠١. مقدمة محقق سنن النسائي، مكتب تحقيق التراث الإسلامي، طبعة دار المعرفة، بيروت. (د، ت).
١٠٢. من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، المؤلف: شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)،المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط- ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٠٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط-٢، ١٣٩٢هـ، ١٨ جزءاً.
١٠٤. الموسوعة العربية الميسرة، إشراف: محمد شفيق غربال، الناشر: مؤسسة دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ط- ١، ١٩٦٥م.
١٠٥. الموقظة، المؤلف: شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط- ٢، ١٤١٢هـ.

١٠٦.ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط–١، ١٣٨٢هـ، ٤ أجزاء.
١٠٧.نصب الراية، المؤلف: جمال الدين الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ)، الناشر: مؤسسة الريان ، بيروت – لبنان/ دار القبلة – جدة – السعودية، ط– ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١٠٨.النكت الوفية بما في شرح الألفية، المؤلف: إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد، ط–١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، جزءان.
١٠٩.النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط–١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١١٠.الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المؤلف، أبو نصر البخاري الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ط– ١، ١٤٠٧، جزءان.

# فهرس الموضوعات


| م | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | **الملخص باللغة العربية** | ٣ |
| ٢ | **الملخص باللغة الإنجليزية** | ٥ |
| ٣ | **المقدمة** | ٧ |
| ٤ | **التمهيد** | ١٣ |
| ٥ | **المبحث الأول:** وقفات مع عبارة سعد بن علي الزَّنْجانِي | ١٥ |
| ٦ | **المبحث الثاني:** مقارنة بين شرط الشيخين وشرط الإمام النسائي | ٢٥ |
| ٧ | **المبحث الثالث:** هل إطلاق الإمام النسائي والعلماء الصحة على السنن الصغرى يؤيد عبارة الزَّنْجانِي أم لا؟ | ٣٤ |
| ٨ | **المبحث الرابع:** الصحيحان مقدمان على سنن الإمام النسائي بإجماع الأمة | ٤٤ |
| ٩ | **المبحث الخامس:** هل يُسلم للإمام النسائي تضعيفه لجماعة من رجال الصحيحين؟ | ٤٦ |
| ١١ | **المبحث السادس:** نماذج من الأحاديث الضعيفة في السنن الصغرى للإمام النسائي | ٨٣ |
| ١٢ | **الخاتمة والنتائج والتوصيات** | ٨٩ |
| ١٣ | **فهرس بأهم المصادر والمراجع** | ٩٣ |
| ١٤ | **فهرس الموضوعات** | ١٠٨ |